الفصل الأول
تخطيط البحث التربوي وتمويله في مصر

مقدمة

إن التخطيط سمة العصر تلجأ إليه الدول المتقدمة حيث تتشعب فيها نواحي النشاط وتتعدد البرامج مما لابد معه من إيجاد نوع من النظام يربط بين القائم منها في الحاضر كما يوضح معالم السير في المستقبل القريب أو البعيد على حد سواء. ومن مقومات البحث وجود تخطيط هادف للبحوث حيث يعتبر هذا من أهم مقومات البحوث العلمية التي لها قيمة وظيفية في حياة المجتمع.

ويؤكد المهتمون بالتخطيط على أهمية ما يسمى بالوعي التخطيطي وضرورة التعود على أسلوب التخطيط كاتجاه عقلي ونفسي بحيث يصبح جزءاً من سلوكنا في مختلف مراحل تفكيرنا وتصرفاتنا.

ومن الممكن أن نغرس في أولادنا وفي المحيطين بنا الاتجاهات والعادات المرتبطة بالتخطيط وسنجد أن فكرة التخطيط تتمشى مع الطبيعة البشرية في مستوياتها السليمة لأن التخطيط يتمشى مع الأسلوب العلمي وخطوات التفكير الطبيعية(١) ولهذا أصبح التخطيط عاملاً مهماً في تحقيق الأهداف المرجوة من البحوث التربوية والعملية التعليمية

وترجع أهمية التخطيط إلى أن العامل الرئيسي في معرفة تكلفة البحث التربوي واستثماره الاستثمار الأفضل ولا تقتصر أهمية التخطيط ودراسة تكلفة البحث التربوي في الإفادة بإمكانية تحقيق أهداف أي خطة بل إنها تلقي الضوء على ما ينبغي أن يخصص

(١) محمد خليفة بركات، مناهج البحث العلمي في التربية ، ط ٣ (الكويت : دار القلم ، ١٩٩٣م) ، ص ١١٤.

له ولغيره من أبواب الخدمات ومن المعروف أن استثمار الأموال في الأبحاث العلمية يأتي بنتيجة أفضل من استثمارها في المشروعات التربوية العادية.

ولابد من توفير الأموال اللازمة للبحث التربوي حتى يحقق التخطيط نتائجه المرجوة فالمال عصب أي مشروع وتوفيره مقوم أساسي لنجاح البحث التربوي حتى يتمكن البحث التربوي من "اكتشاف المعرفة والتنقيب عنها وفحصها وتحقيقها بتقصٍ دقيق ونقد عميق ثم عرضها عرضاً متكاملاً بذكاء وإدراك لتسير في ركب الحضارة العالمية وتسهم فيه إسهاماً حياً وشاملاً"(١) ويستطيع البحث التربوي بالتخطيط الجيد والتمويل الكافي أن يواجه التغيرات المعاصرة ويتغلب على سلبياتها.

بداية البحوث التربوية :

البحث التربوي فرع من فروع البحث العلمي حيث إنه يسعى إلى تقصي الحقائق والكشف عن أسباب المشكلات التي تعترض العملية التعليمية لدفعها قُدُماً إلى الأمام غير أن البحوث التربوية لم تبدأ كنظام علمي إلا في بداية القرن السابع عشر. ويمثل عام ١٩٠٠ البداية الحقيقية للاهتمام بالطريقة العلمية في مجال البحوث التربوية حيث يتم تطوير عدد من وسائل القياس التي يحتاجها الباحث في معالجته للوقائع التربوية ، وقد نشر "الفريد بينت" أول مقياس للذكاء يقبل العمل والتطبيق.. ومن أهم هذه الأعمال أيضاً مقياس الذكاء الذي قدمه كل من (ستانفورد وبينيه) والذي تم تنميته بواسطة "ترمان" عام ١٩١٦ ويعتبر "أدور ثورنديك" من أهم الذين أثروا في نمو البحث التربوي من حيث الاهتمام بتقنين الاختبارات التربوية هذا بالإضافة لأعمال كل من (أدنس وجون ديوي).(٢)

(١) نوال محمد عمر،مناهج البحث الاجتماعية والإعلامية ، (القاهرة : مكتبة الأنجلو المصرية ، ١٩٨٦م) ، ص ٨٢.
(٢) السيد علي شتا،البحوث التربوية والمنهج العلمي،(الإسكندرية : مركز الإسكندرية للكتاب ، ١٩٩٨م) ، ص ١١٧.

أما الدراسات التربوية والنفسية قبل عام ١٩٠٠ فقد "بدأت معظمها دراسات محدودة في موضوعاتها ومتفرقة ولم تصل إلى النضج الذي تعتبر فيه بحوثاً بالمعنى العلمي الصحيح ولكنها كانت محاولات قائمة على جهود أفراد كان لهم ولا شك فضل السبق في بعث الاهتمام بالبحوث التربوية والنفسية"(١).

وفي مصر بدأت محاولات التأليف التربوي عام ١٨٨٢ حيث شهدت أول كتاب تربوي هو (رسالة أدب الناشئ) للمدارس الابتدائية تأليف "الفاضل الشيخ محمود عمر" والكتاب الثاني هو كتاب "البيداجوجيا" أو هداية الأطفال للشيخ حسن توفيق الذي كان مدرساً للغة العربية في المدرسة الشرقية ببرلين الجزء الأول مطبوع عام ١٨٩١ والثاني ١٨٩٢. والكتاب الثالث هو "نظام التعليم" تأليف بطرس حنا سنة ١٨٩٦ والكتاب الرابع هو "غنية المؤدبين في الطرق الحديثة للتربية والتعليم" ألفه الشيخ عبد العزيز جاويش سنة ١٩٠٣.(٢)

أما البحث التربوي فقد بدأها القباني عام ١٩٣٠ حيث بدأ أعماله لتقنين اختبار الذكاء الابتدائي وانتهى منه سنة ١٩٣٤ وكذلك تنبه إلى قيمة مقياس "ستانفورد-بينيه" للذكاء. وتعتبر أبحاث القباني في مجال النمو العقلي من الأبحاث الرائدة في الوطن العربي فقد تصدى لمشكلة النمو العقلي عندما كان يطبق اختبار الذكاء الابتدائي ونشر المنحنيات الخاصة بالنمو العقلي في كتابه "قياس الذكاء في المدارس الابتدائية سنة ١٩٣٨)(٣).

ثم أنشئ قسم الدراسات العليا بمعهد إعداد المعلمين سنة ١٩٤١ وأصبح من حقه منح الماجستير بالاشتراك مع كلية الآداب-جامعة القاهرة-وفي سنة ١٩٤٥ أنشأ المعهد

(١) محمد خليفة بركات ،مناهج البحث العلمى فى التربية ، مرجع سابق ، ص ٤.
(٢) سعيد إسماعيل علي ، تاريخ الفكر التربوي في مصر الحديثة،(القاهرة : الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٨٩م)،ص ص١٤٠-١٤٦.
(٣) سعيد إسماعيل علي ، تاريخ التربية والتعليم في مصر ، (القاهرة : عالم الكتب ، ١٩٨٥م) ، ص ٥٥٩.

فرعاً له بالإسكندرية ثم استقل هذا الفرع سنة ١٩٤٧ ثم ضم المعهد إلى جامعة عين شمس ١٩٥٠ وتقرر أن تكون الدراسة به سنة واحدة، وفي ١٩٥١ أصبح للمعهد حق منح درجة الدبلوم الخاصة ثم الماجستير فالدكتوراه ثم تحول إلى كلية للتربية سنة ١٩٥٦م.(١)

أما الجانب التنظيمي للبحوث التربوية من قبل وزارة المعارف فقد بدأت في ١٩٢٣ وذلك بإنشاء مكتب فني باسم (مكتب الوزير) وفي ١٩٢٤ أنشئت لجنة سميت (اللجنة الفنية) ثم مع كثرة مهام اللجنة أنشأ عل ماهر وزير المعارف هيئة جديدة تسمى (مكتب المشروعات الجديدة) وتم ذلك بقرار وزاري رقم ٢٦٤٠ في ١٩٢٥/٤/٢٧ وفي ١٩٣٥ صدر القرار الوزاري رقم ٤١٧٨ بإنشاء "المكتب الفني" ثم أُلغي في ١٩٣٧ وأحيلت المسائل الفنية التي يجري البحث فيها إلى مكتبي وكيل الوزارة والوكيل المساعد. وعندما تولى الدكتور محمد حسين هيكل الوزارة أصدر القرار الوزاري رقم ٥٠٤٤ بتاريخ ١٩٢٩/٧/٥ بإنشاء "مكتب البحوث الفنية" و "الهيئة الفنية العليا". ثم دمجت الهيئتان في هيئة واحدة في ١٩٤٠ تسمى "هيئة البحوث الفنية" ثم توقفت الهيئة ١٩٤٢ وأنشئت هيئة جديدة سميت "المكتب الفني لمشروعات التعليم الجديدة" عام ١٩٤٤ وأنشئت بعد ذلك "إدارة البحوث الفنية". وكانت هناك مراقبة للسكرتارية الفنية للمجلس الأعلى للتعليم الذي كان قد شكل بمرسوم ١٩٤٠/٣/٤. وقد صدر قرار وزاري رقم ٧٠٠٢ بتاريخ ١٩٤٦/١٠/١٦ يقضي بتحويل هذه المراقبة إلى "مراقبة عامة للبحوث الفنية والمشروعات" وجعل إدارة البحوث الفنية جزءاً من هذه المراقبة. ثم اقترح إسماعيل القباني وكان مستشاراً لوزارة المعارف تنظيم هذه المراقبة فرفع مذكرة للوزارة في ١٩٤٧/٢/١٥ و ذكر فيها أنه لكي تستطيع المراقبة العامة للبحوث الفنية والمشروعات متابعة التطورات المتشعبة والنظر

(١) سعيد إسماعيل علي ، تاريخ التربية والتعليم في مصر ، مرجع سابق ص ٥٦١.

فيما يمكن أن تفيده منها ينبغي أن تنظم على أساس التخصص في البحث فتقسم إلى إدارات وأقسام يختص كل منها بالتفرغ للبحوث المتعلقة بموضوع معين أو بعدد من الموضوعات المرتبطة بعضها ببعض على الوجه الآتي:

١ -إدارة بحوث المناهج والكتب.

٢ - إدارة بحوث الطرق والأساليب .

٣ - إدارة بحوث التنظيم المدرسي.

٤- إدارة بحوث الإحصاء.

٥- إدارة بحوث السكرتارية الفنية.

وقد أصدر الدكتور السنهوري كوزير للمعارف القرار الوزاري رقم ٧٢٣٨ بتاريخ ١٩٤٨/٢/١٧ بشأن تنظيم المراقبة العامة للبحوث الفنية والمشروعات بناء على هذه المذكرة.

واستمرت المراقبة تعمل عملها إلى أواخر سنة ١٩٤٩ حيث تناولها تعديل جوهري إذ أصدر أحمد مرسي بدر قراراً وزارياً برقم ٨٧٥٦ بتاريخ ١٩٤٩/١٢/١٣ يقضي بتغيير المراقبة وتسميتها بـ (المراقبة العامة للمشروعات والإحصاء.)(١)

أهمية البحث التربوي :

البحث التربوي جزء من البحث العلمي تنبع أهميته من أنه (يعمل على دراسة المشكلات التربوية باستخدام الأسلوب العلمي والاختلاف بينهما هو في طبيعة الظاهرة المدروسة وليس في نوع الأسلوب المستخدم)(٢) .

(١) سعيد إسماعيل علي ، تاريخ التربية والتعليم في مصر ، مرجع سابق ، ص ص ٥٦٤ - ٥٦٩.
(٢) عبد الرحمن عدس ، أساسيات البحث التربوي ط ٢ (الأردن . دار الفرقان، ١٩٩٧م) ، ص ٢٢.

وترجع أهمية البحث التربوي في أنه يسعى للكشف عن المعرفة الجديدة والاستفادة بها في التربية. وكذلك ترجع أهمية البحث التربوي إلى أنه "يحسم الخلاف في كثير من المشكلات التربوية وبخاصة المشكلات الجدلية التي يصعب فيها إقناع أطراف الخلاف بالجهود المطروحة".(١)

وبذلك يوفر البحث التربوي الجهد والوقت ويعالج المشكلات التربوية المتجددة ، وتعتبر البحوث التربوية العلمية في الميدان التربوي محور الارتكاز الذي تدور حوله كل جوانب الإصلاح والنهوض الاجتماعي ذلك لأن التربية تهدف إلى تبصير الناس بمشكلاتهم وإلى إيقاظ الوعي القومي وإثارة الرغبة في التطوير والتقدم الاجتماعي.(٢) حيث تسعى البحوث التربوية إلى علاج المشكلات الاجتماعية المعرقلة للتنمية وبذلك يتحقق الإصلاح والنهوض الاجتماعي ويساعد البحث بذلك على رقي الأمم وتقدمها.

"ويعد البحث التربوي من أهم الوسائل الفعالة في تطوير النظم التربوية فهو من ناحية يسعى إلى تحديد المشكلات التربوية في المجتمع وتحليلها تحليلاً علمياً ثم يضع الحلول المناسبة لعلاجها، .. ومن ناحية أخرى يسهم البحث التربوي في تقدم المعرفة العلمية في الميادين التربوية وتكوين فكر تربوي قائم على أسس علمية قابلة للاختبار والدراسة والتعديل".(٣)

ولا يتوقف دور البحوث التربوية عند هذا الحد بل إنها تسهم بدور فعال في مجال السياسة التعليمية فهي "تهدف إلى تحسين التعليم والعملية المدرسية لأنها الوسيلة التي تمكن متخذي القرارات من تحديد الاحتياجات التربوية القومية وتقدير المداخل الجديدة

(١) محمد منير مرسي ، البحث التربوي وكيف نفهمه ، (القاهرة : عالم الكتب ١٩٩٤م) ، ص ٢٦.
(٢) محمد خليفة بركات ، مناهج البحث العلمى فى التربية ، مرجع سابق ، ص ١٠.
(٣) فهد إبراهيم الحبيب ، أولويات البحث التربوي في مجال الإدارة المدرسية المجلة التربوية ، جامعة الكويت، العدد الثامن والثلاثون ، المجلد العاشر ، شتاء ١٩٩٦م ، ص ٢٣٤.

في حل القضايا وتقويم فعالية السياسات والاستراتيجيات"[١] وبذلك تتضح مدى أهمية البحث التربوي من خلال دوره الفعال في المجالات السابقة من اجتماعية صنع القرار وحل المشكلات الاجتماعية التي تسهم بدورها في رقي الأمم وتقدمها.

أهداف البحث التربوي :

البحث التربوي محاولة علمية للوصول إلى الحقائق وهو كأي محاولة علمية تهدف إلى تفسير الظواهر والتنبؤ بها والتحكم فيها وضبطها ولذلك يهدف البحث التربوي إلى :-

أولاً : الوصف :

ويقوم البحث الوصفي أولاً بتحديد الوضع الحالي للظاهرة المدروسة ومن ثم يعمد إلى إعطاء تقرير وصفي عنها. ومن أنماط الدراسات الوصفية الشائعة التعرف على واقع الاتجاهات ووجهات النظر السائدة.[٢] وكذلك وصف الظواهر التربوية ومحاولة كشف أسبابها للوصول إلى حلول ملائمة لها.

ثانياً : التفسير :

"وهو محاولة تحديد أسباب سلوك الظواهر والأحداث بكيفية معينة وبناء على ذلك فإن التفسير يتطلب إعمال العقل بدرجة أكبر مما هو مطلوب في حالة مجرد وصف تلك الظواهر أو الأحداث في السلوك بكيفية معينة.[٣] وبذلك يقدم البحث التربوى تفسيراً للظواهر التربوية لمعرفة أسبابها .

(١) فيكتور أوردني وروبرت ماكلين ، "تأثير البحث التربوي على صناعة القرار"، مرجع سابق، ص ص ١ – ٧
(٢) عبد الرحمن عدس ، أساسيات البحث التربوى ، مرجع سابق ، ص ١٧.
(٣) حمدي ابو الفتوح عطيفة ، منهجية البحث العلمي وتطبيقاته في الدراسات التربوية والنفسية ، (القاهرة: دار النشر للجامعات، ١٩٩٦م) ، ص ٣٢.

ثالثاً : التنبؤ :-

"وهو القدرة على تحديد الحالة التي سيكون عليها وضع معين عند توافر شروط معينة وهذا التحديد لا يتم من فراغ وإنما يتم عادة في ضوء التعميمات التي تم التوصل إليها(١) .

وهو ما يعنى أن البحث التربوى يهتم بالمستقبل ليحدد ما سينتج من سلوك وكيفية التعامل معه.

رابعاً : التحكم :-

وهو محاولة التحكم في الظاهرة لمعرفة أسبابها والوصول إلى نتائج لحلها .

وهذه الأهداف التي يسعى البحث التربوي لتحقيقها هي نفس الأهداف التي يهدف إليها البحث العلمي بشكل عام غير أن الاختلاف هو المجال التربوي الذي يعمل فيه البحث التربوي ويحاول وصف ظواهره وتفسيرها مع التنبؤ بما ستكون عليه الظواهر في المستقبل واقتراح الحلول للمشكلات وحلها في ضوء نتائج البحوث والتفسيرات التي تقدمها، ويبرز الهدف الثالث جلياً في ظل التغييرات المعاصرة وما تقتضيه من تجديدات تربوية ودراسات توقعية مستقبلية يجعل الهدف الثالث وهو التنبؤ في مرتبة ربما متقدمة على الأهداف السابقة.

هذا ويضاف إلى الأهداف السابقة أهداف أخرى وهي:-

١-التعرف على واقع النظام التربوي أو عناصره وتشخيص جوانب الضعف والقوة لتدعيم جوانب القوة ووضع الحلول المناسبة لجوانب الضعف.

٢-التعرف على علاقة النظام التربوي أو عناصره بالمتغيرات الأخرى التي تحيط به.

---

(١) المرجع السابق ، ص ٣٣.

٣-الكشف عن المعرفة الجديدة وتكوين مخزون من المعلومات في المجال التربوي.

٤-تطوير وتجديد النظم التربوية والعمل على زيادة كفاءتها الداخلية والخارجية.

٥-المساعدة في تحديد الأساليب المستخدمة في حجرة الدراسة.

٦-الكشف عن مشكلات المعلمين والطلاب.

٧-توفير الحافز والتوجيه التربوي بما يسهم في تطوير النظم التعليمية وزيادة كفاءتها ومردودها(١).

٨-تحقيق بعض المواضع القديمة أو التراث تحقيقاً علمياً دقيقاً للاستفادة به في الواقع الجديد.

٩-اكتشاف حقائق جديدة(٢).

ويستمد البحث التربوي أهميته من تلك الأهداف التي يسعى لتحقيقها فيعمل البحث التربوي على تحديد فعالية طرق التعليم المستخدمة وذلك للموازنة والمفاضلة بين هذه الطرائق واختيار الأنسب والأفضل وبخاصة في عصر تنوعت فيه مصادر المعرفة وتضخمت فيه المعارف.

الهيئات المسئولة عن البحث العلمي والتربوي في مصر.

لقد نشأت حركة البحث العلمي مع ظهور الجامعة ١٩٢٥م في مصر وإن كانت بدايتها البساطة حيث كانت مقصورة في حيز ضيق وفي مجالات محددة داخل الكليات العملية في الجامعة كالطب والهندسة والعلوم" ثم أنشئ مجلس فؤاد الأول للبحث العلمي"(٣)

(١) جابر محمود طلبة ، البحث التربوي في مصر وعلاقته بالممارسات التربوية في النظام التعليمي ، مرجع سابق ، ص ٣٣ - ٣٥.

(٢) نوال محمد عمر ، مناهج البحث الاجتماعية والإعلامية ، مرجع سابق ، ص ٨٥.

(٣) محمد حلمي الحديدي،البحث العلمي وخطة الدولة،(القاهرة:أكاديمية البحث العلمي والتكنولوجيا١٩٨٩م)، ص ٧٦.

ثم توالى إنشاء هيئات ومراكز للبحوث العلمية كالتالي :-

١-مجلس (فؤاد الأول) الأهلي للبحوث ومعهد (فؤاد الأول) للبحوث الصناعية والكيماوية، المركز القومي للبحوث (١٩٣٩-١٩٥٦). أنشئ المعهد في نوفمبر ١٩٣٩ كأول جهاز مصري حكومي يرعى العلم والعلماء والبحث العلمي على المستوى القومي وكانت تبعيته لرئيس مجلس الوزراء ومن بين مهامه:

(أ) تشجيع الأنشطة العلمية القائمة واقتراح البحوث العلمية التي تعمل على تقدم الزراعة والصناعة ويتابعها وينسق لها.

(ب)إنشاء المعامل العامة أو الخاصة للبحوث وكذلك مراكز جمع المعلومات والمراجع والوثائق العلمية.

(ج) الإعلام الخارجي بما تقوم به مصر من جهود علمية وفنية وتنظيم إيفاد البعثات للخارج.(١)

٢-المجلس الأعلى للعلوم (١٩٥٦-١٩٦١).

في عام ١٩٥٣ قامت حكومة الثورة بإدماج مجلس فؤاد الأول الأهلي للبحوث في المجلس الدائم للإنتاج القومي وتغيير اسم المجلس إلى المعهد القومي للبحوث تم تطوير هذا المعهد إلى المركز القومي للبحوث عام ١٩٥٦ وفي نفس العام وقبل إنشاء المركز القومي للبحوث ببضعة شهور أنشأت الدولة المجلس الأعلى للعلوم وارتبط به عدد من المهام التي كان يقوم بها مجلس فؤاد الأول الأهلي للبحوث وخاصة البحوث على المستوى القومي(٢).

(١) أحمد إبراهيم نجيب ، تخطيط وإدارة مشروعات البحوث العلمية ، (القاهرة : أكاديمية البحث العلمي والتكنولوجيا ١٩٨٩م) ص ١٢٧.

(٢) محمد كامل محمود ، دور المؤسسات العلمية والتكنولوجية في المجتمع المعاصر ، (القاهرة : أكاديمية البحث العلمي والتكنولوجيا ١٩٨٩م) ص ٤٩.

٣-وزارات ومجالس البحث العلمي (الفترة من ١٩٦١-١٩٧١).

أنشئت خلال هذه الفترة ٤ وزارات للبحث العلمي ألحق بالثالثة منها مجلس أعلى لدعم البحوث وتبعه عند إلغائها مجلس أعلى للبحث العلمي ١٩١٥.(١)

وقد عين أول وزير للبحث العلمي في مصر عام ١٩٦١ وفي عام ١٩٦٣ صدر قرار بتنظيم الوزارة وأعطى هذا القرار للوزارة مسئولية الإشراف على البحث العلمي وعدلت بعض اختصاصاتها وخرج منها بعض مراكز ومعاهد البحوث التي سبق ضمها إليه.

وفي عام ١٩٦٥ ألغيت وزارة البحث العلمي وأنشئ المجلس الأعلى للبحث العلمي بدلاً منها، وفي عام ١٩٦٧ أسندت سلطة رئيس المجلس الأعلى للبحث العلمي في الإشراف على المركز القومي للبحوث إلى النائب الأول لرئيس الجمهورية، وفي عام ١٩٦٨ أعيد إنشاء وزارة البحث العلمي وصدر القرار الجمهوري رقم ٢٤٠٥ لسنة ١٩٧١ بإنشاء أكاديمية البحث العلمي والتكنولوجيا.(٢)

٤-أكاديمية البحث العلمي والتكنولوجيا :

وهي المنظمة القومية والصيغة المثلى للتعبير عن آمال المجتمع في نهضة العلم وشيوعه على كل المرافق ونهضة التكنولوجيا لتكون وسيلتها إلى التطبيق العلمي المستنير. أنشئت الأكاديمية عام ١٩٧١ بمقتضى القرار الجمهوري رقم ٢٤٠٥ لسنة ١٩٧١ ونظمت بالقرار الجمهوري رقم ٢٦١٧ لسنة ١٩٧١ تهدف إلى دعم البحث العلمي وتطبيق التكنولوجيا الحديثة في جميع المجالات التي تتضمنها برامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية ورسم السياسة التي تكفل ربط أجهزة البحث العلمي والتكنولوجيا على المستوى القومي بالاتجاهات الرئيسية للبحوث العلمية والتكنولوجية التي توضع لمواجهة

(١) أحمد إبراهيم نجيب ، التخطيط وإدارة مشروعات البحوث العلمية ، مرجع سابق ، ص ١٣٢.
(٢) محمد كامل محمود ، دور المؤسسات العلمية والتكنولوجية فى المجتمع المعاصر ، مرجع سابق ، ص ٤٩.

احتياجات الخطط العامة للتنمية[١] ، ولهذا اهتمت الدولة بالبحث العلمى حتى تستطيع مواجهة المشكلات التى تتعرض لها وتساهم فى حلها بالاعتماد على التخطيط المستقبلى للأبحاث فى شتى المجالات المختلفة ، ويؤدى هذا بدوره إلى تقدم المجتمع حتى يساير ما يحدث فى العالم المتقدم .

٥-الجامعات :

تعتبر الجامعة هيئة مسئولة عن البحث العلمي فلا يتوقف دور الجامعة على التدريس وإعداد هيئة التدريس ولكنها تقوم بإعداد الباحثين وكذلك البحوث التي تنظم العملية التعليمية بالجامعة والمراحل التعليمية المختلفة . "فقد حرص قانون تنظيم الجامعات رقم ١٩٤٩ لسنة ١٩٤٢ على أن يبرز أهداف الجامعات بحيث تجمع بين شقين متساويين في الأهمية هما (التعليم الجامعي) و (البحث العلمي) مؤكداً الربط بين الجامعة والمجتمع"[٢]

٦-المجالس القومية المتخصصة :

وهي مجالس تعاون رئيس الجمهورية في رسم السياسات القومية وإعداد الدراسات الشاملة المتعلقة بالمجالات التي حددها القرار الجمهوري رقم ٢٤١٨ لسنة ١٩٧١ والقرار الجمهوري رقم ٦١٥ لسنة ٧٤ بتحديد اختصاصات تلك المجالس.[٣]

وفي يناير ١٩٩٦ أصدر رئيس الجمهورية القرار رقم ٤ لسنة ١٩٩٦م بشان المجالس القومية المتخصصة وتحديد اختصاصاتها فهي تتبع رئيس الجمهورية وتتولى المعاونة في رسم السياسة العامة للدولة في جميع مجالات النشاط القومي وفي وضع الخطط المستقرة

(١) فرج حافظ الدري، دراسة تحليلية لتشريعات البحث العلمي بمصر ، (القاهرة: أكاديمية البحث العلمي والتكنولوجيا ، ١٩٨٩م) ، ص ٣١٧.
(٢) المرجع السابق ، ص ٣٢٠.
(٣) فرج حافظ الدورى ، دراسة تحليلية لتشريعات البحث العلمى بمصر ، مرجع سابق ، ص ٣٢٠.

طويلة المدى عن طريق حصر الإمكانات الذاتية واستغلال الطاقات المتاحة بالدولة وترشيدها لتحقيق الأهداف القومية في جميع مجالات العمل الوطني، وتتكون المجالس القومية المتخصصة من :-

-المجلس القومي للتعليم والبحث العلمي والتكنولوجيا ١٩٧٤.

-المجلس القومي للإنتاج والشئون الاقتصادية ١٩٧٤.

-المجلس القومي للثقافة والفنون والآداب والإعلام ١٩٧٨.

-المجلس القومي للخدمات والتنمية الاجتماعية ١٩٧٩.

ويتكون المجلس القومي للتعليم والبحث العلمي والتكنولوجيا من خمس شعب هي (شعبة محو الأمية وتعليم الكبار-شعبة التعليم الفني-شعبة التعليم العام-شعبة التعليم الجامعي-شعبة البحث العلمي والتكنولوجيا).

ويختص المجلس القومي للتعليم والبحث العلمي والتكنولوجيا بالآتي:-

-دراسة واقتراح السياسات العامة لتنمية الإمكانيات القومية في مجالات التعليم والبحث العلمي والتكنولوجيا.

-دراسة واقتراح الخطط العلمية المتعلقة بالتعليم والبحث العلمي والتكنولوجيا والتعاون الدولي واستخدام الموارد البشرية ورفع كفاءتها الإنتاجية لمواجهة التقدم التكنولوجي وربط البحوث العلمية بالمستويات التطبيقية.

-التنسيق بين السياسات المختلفة في مجالات عمل مجالس ومتابعة تنفيذ الخطط وتعميمها.(١)

(١) السعيد محمود رشاد محمد ، إسهامات المجلس القومي للتعليم والبحث العلمي والتكنولوجيا في صنع السياسة التعليمية وتوجيهه مستقبلها في مصر، المؤتمر العلمي السنوي الرابع ، الجزء الثاني،كلية التربية ، جامعة حلوان من ٢٠-٢١أبريل ١٩٩٦م، ص ص ٦٢-٦٣.

أنـواع البحـوث التربويـة :

(١) بحوث نظرية :

وتعني بدراسة الفكر التربوي بهدف استخلاص معارف تربوية وحقائق ومفاهيم فلسفية ورؤى أيديولوجية تسهم في تطوير السياسات التربوية.

(٢) بحوث تطبيقية :

تعنى بدراسة قضايا فنية تخص عمليات التدريس والتحصيل والتقويم. وثمة تقسيم آخر للبحوث التربوية يقسمها إلى:(١)

(١) البحث الأساسي :

يطلق على البحث الأساسي عادة أسماء مختلفة منها البحث النظري أو البحث الأولي أو البحث البحت وبصرف النظر عن تعدد مسميات البحث الأساسي فإنه يهدف إلى التوصل إلى الحقائق أو المبادئ الرئيسية والكشف عن النظريات والأصول التي تحكم العملية التربوية وهو بهذا يهدف إلى تنمية الأفكار والمفاهيم ويعنى بالأسس التربوية وتنمية وتطوير النظرية التربوية ولا يهتم بالأمور التطبيقية.

(٢) البحث التطبيقي :

يطلق على البحث التطبيقي أيضاً البحث الميداني *Field Research* وهو يعنى بصورة رئيسية بتحديد العلاقات بين الظواهر التربوية واكتشافها واختبار النظريات والفروض. ولذلك فإن من أهم أهداف البحث التطبيقي تطبيق واستخدام النتائج العلمية على الميدان التربوي وتحسين استخدام الممارسات والوسائل والطرق المتبعة كما أن البحث التطبيقي يهدف إلى التوصل إلى نوع من التعميم بمعنى تعميم النتائج التي استخلصت من عينة على مجموعة أخرى أكبر وأشمل.

---

(١) محمد منير مرسي ، البحث التربوي وكيف نفهمه؟ ، مرجع سابق ، ص ص ٢٨ - ٣٠.

(٣)البحث الموقفي *Action Research*

يتضمن موقفاً أو مشكلة تتطلب اتخاذ قرار سريع فقد يريد المعلم معرفة مدى مناسبة طريقة تدريسية أو مادة تعليمية لتلاميذه وهو في نفس الوقت لا يريد الدخول في العمليات التفصيلية أو الدقة العملية الكبيرة التي تتميز بها البحوث التطبيقية ولذلك فإنه يلجأ إلى البحث الموقفي ليختبر طريقته أو مادته دون أن يضيع وقتاً أو جهداً كبيراً.

ويتطلب البحث الموقفي تطبيق خطوات الطريقة العلمية على مشكلات التعليم المدرسي.

معوقات البحث التربوي :

١ـ مشكلة التمويل :

تعاني البحوث التربوية من مشكلة التمويل وربما يرجع ذلك إلى عدم الاقتناع بالبحوث التربوية وعدم الثقة في نتائجها من قبل صانعي القرار ولذلك تعاني البحوث التربوية من قلة ما ينفق عليها وعدم الاهتمام باستخدام الوسائل العلمية الحديثة في مجال البحث التربوي كاستخدام الحاسب الإلكتروني أو استخدام التجارب المعملية وبصفة خاصة في علم النفس وقضايا التعليم ومسائله(١) .

فمشكلة التمويل تمثل أكبر عائق للبحوث التربوية حيث إن المال هو عصب كل مشروع وبدونه تتعرقل الأنشطة ويتوقف المشروع، ولذلك تؤدي مسألة التمويل إلى "فرض نوع من القيود حول مواضيع البحث في غالبية الأحيان فإن غالبية الأبحاث تعمل ضمن هامش الحرية التي تمنحها الدولة المعنية أو المؤسسات المرتبطة ، وهذا يوضح أثر التمويل فى توجيه البحوث العلمية والتربوية والحرية المتاحة لبعض الأبحاث محدودة .

٢ـ تعدد مفاهيم البحث التربوى :

(١) إحسان مصطفى شعراوي،فتحي علي يونس،مقدمة في البحث التربوي(القاهرة:مكتبة دار الثقافة، ١٩٨٤)،ص ٢٧.

تعاني البحوث التربوية من اضطراب مفهوم البحث التربوي. وغياب السياسات والخطط البحثية والنقص في الكفايات البشرية-ضعف الارتباط التنظيمي والإداري بين مؤسسات البحث التربوي-التركيز على مجالات معينة وندرتها في مجالات أخرى استخدام إجراءات بحثية غير مناسبة وعدم تفسير النتائج وتحليلها.(١) ، ويؤدي الاضطراب في مفهوم البحث التربوي إلى عدم التقدم في مجال البحوث التربوية وتكرار الموضوعات.

٣ـ هجرة الخبرات العلمية :

تعد هجرة الخبرات العلمية أحد معوقات البحوث العلمية بشكل عام، مما يؤدي إلى إضعاف جهاز البحث العلمي في العالم العربي بصفة عامة ومصر بصفة خاصة وتكون الهجرة إلى دول متقدمة لأسباب سياسية أو مادية أو كليهما وهذه الظاهرة تعبر عن التخلف الثقافي والاستبداد السياسي فى الدول التى تسمح لأبنائها المتفوقين بالهجرة لأن ذلك يؤثر بدوره على التنمية الاقتصادية والاجتماعية .

٤ـ قلة المراجع الجيدة والدوريات العربية :

ومن مشكلات البحث التربوي في بلادنا قلة المراجع الجيدة المكتوبة باللغة العربية في كثير من الميادين التربوية وقد ترتب على هذا أن اعتمد الدارسون على الكتابات الأجنبية يدرسونها ويترجمون منها دون الوعي-أحياناً-بالفروق والخلافات التي توجد بين ثقافتنا وثقافة من تنقل عنهم أو من تُأخذ منهم (٢) ، حيث إن الدول المتقدمة هى الأكثر تطوراً وتقدماً فى شتى مجالات البحوث وهذا بدوره يجعل الدول النامية فى حاجة

(١) مصطفى أحمد عبد الباقي،إشكالية استخدام الاثنوجرافيا في البحث التربوي،صحيفة التربية،العدد الرابع مايو ١٩٩٤م،ص١١.

(٢) إحسان مصطفى شعراوي ، فتحي علي يونس ،مقدمة فى البحث التربوى ، مرجع سابق ، ص ٢٦.

مستمرة لهذه الدول التى تهدف إلى السيطرة على دول العالم العربى ثقافياً واقتصادياً وسياسياً مما يسبب عدم التوازن داخل هذه المجتمعات وهذا ما تهدف إليه الدول المتقدمة

٥ـ عدم وجود قاعدة بيانات :

تفتقر البحوث التربوية المصرية إلى قاعدة بيانات تسترشد بها وإن كانت التغيرات المعاصرة قد يسرت تكوين قاعدة بيانات عربية ومصرية بحيث يسهل على الباحث الرجوع إليها متى تطلب الأمر ذلك.

٦ـ الانفصام بين البحوث التربوية ومجالات التطبيق :

تعد هذه من أخطر المشكلات التي تعترض البحث التربوي وهو عدم وجود علاقة بين الهيئات التي تنتج أو تشرف على البحوث التربوية ومجالات التطبيق وقد أدى ذلك إلى أن فقدت الكثير من فعاليتها وغلبت عليها الشكلية دون الاهتمام بإمكانية النتائج فقد درج البعض على "فصل الفكر النظري عن التطبيق العملي في التربية واتجه البعض إلى أن البحث التربوي أكثر ارتباطاً بالفكر النظري"(١) ، وليس له علاقة بالتطبيق فى مجالات الحياة مما يساهم بدور كبير فى عدم الأخذ بنتائجها وأصبحت مكدسة على أرفف المكتبات وأصبحت بلا جدوى لدى المسئولين عن أخذ القرار فى غالب الأحيان .

ومثل هذه المعوقات تؤثر على نتائج البحوث التربوية وتدفع الباحثين إلى عدم الجدية في بحوثهم التربوية أحياناً مما قد ينعكس على نتائجهم وعلى من يستفيد من هذه البحث فلا تلقى البحوث التربوية قبولاً لدى صانعي السياسة التربوية.

(١) أحمد المهدي عبد الحليم ، تطوير التربية لماذا ؟ وكيف؟، مجلة كلية التربية ، (جامعة الرياض) ، العدد الأول ذو القعدة ١٣٩٧هـ١٩٧٧م ، ص ١٣٢.

التخطيط :

التخطيط أسلوب علمي قوامه الدراسة الشاملة لجميع إمكانات الدولة ومواردها المادية والعمل على تنسيق استغلال هذه الموارد والإمكانات في كافة القطاعات بما يفي باحتياجات الشعب ويحقق أهدافاً قومية محددة داخل إطار معين يرسم مقدماً ويحدد الزمن اللازم للوصول إلى تحقيقه فهو "معالجة عقلية وعلمية للمشكلة تقوم على المطابقة بين الأهداف والموارد المتاحة وتحري مضامين الفعاليات البديلة وطرائقها والاختيار الواعي فيما بينها ثم تحديد الأهداف النوعية التي ينبغي الوصول إليها في فترات زمنية محددة وتطوير أفضل الوسائل لتحقيق الأهداف المختارة تحقيقاً نموذجيا"(١)

وإذا كان التخطيط بشكل عام هو عملية عقلية ويهدف إلى معالجة المشكلة ففي مجال التربية كذلك يسعى إلى حل المشكلات التربوية التي تواجه التربية في الوقت الحاضر كما أنه يسعى إلى حل المشكلات المستقبلية التي قد تطرأ على الساحة وذلك ليحقق أهدافاً مستقبلية "بوسائل مناسبة تقوم على مجموعة من القرارات والإجراءات الرشيدة لبدائل واضحة وفقاً لأولويات مختارة بعناية وبهدف تحقيق أقصى استثمار ممكن للموارد والإمكانيات المتاحة ولعنصري الزمن والتكلفة كي يصبح نظام التربية بمراحله الأساسية أكثر كفاية وفاعلية للاستجابة لاحتياجات المتعلمين وتنميتهم الدائمة بما من شأنه الإسراع بمعدلات تنموية مرتفعة وخلق الرغبة في التقدم المستمر"(٢) .

ولقد أصبح التخطيط في ظل ما نعيشه من تدفق معرفي مظهر من مظاهر التقدم وأصبح في المجتمعات الحديثة ضرورة من ضروريات التنمية ؛ ولذا كان اهتمام كافة الدول

---

(١) علي عثمان سالم المنصوري ، دراسة تقويمية للخطط التربوية في الجماهيرية الليبية ومدى فعاليتها في تحقيق الأهداف المنشودة ، رسالة دكتوراه ، معهد الدراسات والبحوث التربوية ، جامعة القاهرة ، ١٩٩٨م ، ص ٦١.

(٢)أحمد علي الحاج محمد،التخطيط التربوي،(بيروت:المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع،١٩٩٢م)،ص ص١٢١-١٢٢.

والإشراف على التعليم والتخطيط له ورسم سياساته نابعاً من الإيمان بأن التعليم أداة فعالة في تشكيل المجتمع وتحقيق تقدمه ورسم خطط تنميته الاقتصادية وإيجاد التجانس بين أفراده فكل جهد منظم لتطوير التعليم وتحسينه وجعله اكثر استجابة لمتطلبات المجتمع وتطلعات الأفراد هو في حقيقة أمره نوع من التخطيط للتعليم يهدف إلى ربط البرامج والخطط والمشروعات التعليمية بأهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية

أهمية التخطيط :

تكمن أهمية التخطيط في أنه يوفر الوقت وكذلك الأموال التي تنفق في البحوث التربوية وكذلك يمنع التخطيط من تكرار البحوث التربوية ويدفعها إلى التكامل وبذلك تتحقق الأهداف الموضوعية لهذه الأبحاث. والبحث العلمي يحتاج كي ينمو ويتطور إلى بناء قواعد وشبكات ومراكز للمعلومات توفر البيانات والأرقام المحصة الدقيقة التفصيلية الشاملة القادرة على تقدم مؤشرات صحيحة عن حقيقة الواقع وعن متطلبات المستقبل، وهذا يستدعي تلبية احتياجات الباحثين تلبية سريعة تختصر كثيراً من الوقت والجهد ويتولى هذا النظام تطوير أجهزة المعلومات والتخطيط القائمة وإنشاء شبكة عربية للمعلومات تفي بمتطلبات البحث العلمي العربي القومي.

ويمكن تحديد أهمية التخطيط فيما يلي :

١-يساهم التخطيط الجيد فى تحديد الأهداف الرئيسية ووضع أولويات تخدم البحوث التربوية ، ثم تعبئة الموارد لبلوغ هذه الأهداف مع مراعاة الوقت المحدد لها.

٢-التخطيط سمة من سمات العصر ، يتسم العصر بالتكنولوجيا والثورة المعلوماتية ولذلك تتميز المجتمعات الحديثة بتأثير التقدمات السريعة والمستمرة في العلوم والتكنولوجيا وما فرضته من تغيرات سريعة في تراكيب المجتمع أو في العلاقات القائمة بين الأفراد

وأنماط تفكيرهم الموروثة مما يوضح مدى الاحتياج إلى التخطيط للتربية كأسلوب وطريقة دائمة لإحداث التطوير والتجديد بصورة أفضل".(١)

٣-هو الوسيلة الفضلى لمواجهة الدول النامية للتحديات المعاصرة. فمع تطور نوع وحجم المشكلات الاقتصادية في العالم واستحالة عزل عناصر التنمية الداخلية عن مؤثرات البيئة الاقتصادية الخارجية ومع بدء ظهور وجوه النقص والتلاشي التدريبي للنظرة الكلاسيكية في المزايا النسبية أو (التقسيم الدولي للعمل) بفعل تقدم البحث العلمي وبفعل الثورة التكنولوجية المتعاظمة منذ الخمسينات "وجدت الدول النامية نفسها في وضع لا يسمح لها بالعزلة حتى ولو أرادت ذلك وأضحى لزاماً عليها أن تواجه إشكالية الجمع بين مبدأ الحق السياسي في إدارة التنمية الوطنية المستقلة بها وبين حقائق التفاعل والترابط بين هذه العملية ومؤثرات البيئة الخارجية وأصبح على تلك الدول أن تضع لنفسها في خرائط اهتماماتها القومية والدولية تصورات واضحة وآليات منظمة للحركة تكفل لها إمكانية الرصد الدقيق والمتابعة المنتظمة لعناصر وتطورات البيئة الاقتصادية الخارجية واستثمار عناصرها المواتية لصالح أهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية الوطنية لديها"(٢).

٤-يسعى التخطيط إلى تحقيق الاستثمار الأمثل في مجال التعليم، من المعروف أن التعليم استثمار طويل الأجل ولذلك يستلزم تخطيطاً يتوخى المستقبل واحتمالاته ومن ثم كان التحول من النظرة الضيقة المعتمدة على فرض واحد وأسلوب واحد إلى الرؤية الشاملة الواسعة والتي تحاول النظر إلى التعليم في إطار المجتمع ككل بكل ما فيه من قوى

(١) فاروق عبده فليه "تواصل البحث التربوي في مواجهة تحديات العصر" مجلة كلية التربية (بدمياط)، جامعة المنصورة، الجزء الأول: العدد السادس عشر يناير ١٩٩٢م، ص ١٩١.
(٢) محمد حلمي الحديدي، البحث العلمي وخطة الدولة، مرجع سابق، ص٨٣.

وعوامل ومتغيرات وقوام هذا الأسلوب الجديد بناء عدد من البدائل للنظام التربوي تمثل احتمالات نموه الكمي والكيفي في المستقبل مما يمهد السبيل لاتخاذ قرارات أكثر عقلانية بشأن مستقبل التربية.(١)

ويتضح أن أهمية التخطيط ترجع إلى أنه وسيلة لدعم وتنمية البحث التربوي، فالاعتماد على التخطيط من (وضع الخطط وتنفيذها وتقويمها) يؤدي إلى تنمية وتحقيق البحث التربوي المتكامل وتتلاشى مشكلات البحث المتعلقة بافتقار البحوث التربوية إلى التخطيط ومنها التكرار وعدم ارتباطها بالواقع وتتحول بفضل التخطيط أهداف الدولة إلى أنشطة سلوكية يمكن تنفيذها.

أهداف التخطيط :

لا تتوقف الأهداف التربوية للتخطيط عند حد التخطيط ولكن تمتد إلى متابعة تنفيذ الخطة وتقويم مراحل التطبيق ويسعى التخطيط التربوي دائماً إلى إيجاد بحث تربوي متكامل يقوم فيه التخطيط بدور مستمر وثمة ترابط بين التخطيط التربوي والبحوث التربوية حيث يجمعها هدف مشترك وهو تحقيق أهداف المجتمع.

ويمكن تقسيم أهداف التخطيط إلى :

أولاً : الأهداف العامة للتخطيط :

١-العمل على التقدم بالمجتمع في شتى جوانب حياته السياسية والاقتصادية والاجتماعية بصورة تسمح بضمان تحقيق الهدف وبسرعة مقبولة.

٢-الوصول للتوقيت المناسب في تنفيذ مشروعات تجلب الخير للجماعة وذلك بعد تصنيف هذه المشروعات ووضعها في أولويات حسب أهميتها.(٢)

---

(١) دلال يسن محمد ، التخطيط التربوي والدراسات المستقبلية في مجال التربية ، من بحوث مؤتمر البحث التربوي ، المجلد الثاني ، (القاهرة : رابطة التربية الحديثة ، ٢-٤ يوليه ١٩٨٨م) ، ص ٤٤٠.

(٢) محمد علي حافظ ، التخطيط للتربية والتعليم ، (القاهرة : الدار المصرية للتأليف والترجمة ، ١٩٩٠م) ، ص ١٥.

٣-الاستثمار الأمثل للقوى والموارد سواء كانت هذه القوى والموارد في شكلها الملموس أم في صورتها المعنوية المجردة.

٤-الترتيب النوعي وفقاً للتطلعات الجماعية المجتمعية بما يتطلبه ذلك من تمييز بين الحاجات والرغبات.

٥-مسايرة العالم المتطور علمياً وأدبياً واجتماعياً مع العمل على تدعيم التعاون الثقافي عربياً ودولياً.(١)

ثانياً : الأهداف الخاصة :

(أ) الأهداف الاجتماعية للتخطيط التربوي :

١-منح جميع أفراد الشعب رجالاً ونساءً فرصاً متكافئة للتعليم.

٢-إعطاء كل فرد نوع التعليم الذي يتناسب مع قدراته وإمكاناته وميوله.

٣-توفير احتياجات المجتمع من القوى العاملة اللازمة لتطوره الاقتصادي والاجتماعي.

٤-المساهمة في تطوير المجتمع وتحويله إلى مجتمع حديث يتميز بالمرونة والحركة الاجتماعية.

٥-الحفاظ على الجيد من التقاليد الاجتماعية وتراثه ومثل أفراده.

(ب)الأهداف السياسية للتخطيط التربوي :

١ -المحافظة على الكيان السياسي والاجتماعي للدولة.

٢-تنمية روح القومية بين أفراد المجتمع.

٣-تطوير المجتمع بما يحقق مزيداً من الانسجام بين الفرد والمجتمع.

٤-تربية المواطن وإعطائه جميع الفرص التعليمية لتنمية إمكاناته وقدراته.

(١) فؤاد بسيوني متولي،التربية ومشكلة التخطيط،(الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية ، ١٩٩٠م) ، ص ص ٢٠ - ٢١.

٥-زيادة التفاهم والتعاون بين جميع الأفراد والشعوب على المستوى العالمي .

(ج) الأهداف الثقافية للتخطيط التربوي :

١-المحافظة على الثقافة الإنسانية ونشرها.

٢-تنمية الثقافة وتطويرها عن طريق البحث العلمي.

٣-رفع مستوى الثقافة بين أبناء الشعب عن طريق محاربة الأمية ورفع مستوى التعليم في جميع مراحله.

٤-حل مشكلات الثقافة وانتشار المعرفة ونموها والقضاء على امتياز نوع من الثقافة أو التعليم على نوع آخر.

(د) الأهداف الاقتصادية للتخطيط التربوي :

١-مقابلة احتياجات البلاد على المدى القصير أو البعيد من القوى العاملة كماً وكيفاً حالياً ومستقبلاً.

٢-زيادة الكفاية الإنتاجية للفرد عن طريق إكسابه المهارة والخبرة وزيادة قدرته على التحرك الوظيفي بسهولة تبعاً لظروف الإنتاج أو التغييرات في الاقتصاد.

٣-مواجهة مشكلة البطالة بين المتعلمين وغير المتعلمين مما يحقق التشغيل الكامل لقوة العمل المتوافرة.

٤-المساهمة في الإسراع في عملية التطوير الاقتصادي والصناعي عن طريق تنشيط البحث العلمي والتكنولوجي وإعداد الأفراد القادرين على القيام به .

٥-تنسيق سياسة الصرف على أنواع التعليم.(١)

(١) أحمد علي الحاج محمد ، التخطيط التربوى ، مرجع سابق ، ص ص ١٢٤ - ١٢٥.

أسس ومقومات التخطيط :

يجب عند التخطيط الوقوف على الأهداف العامة للدولة واتجاهاتها الاجتماعية والسياسية والاقتصادية حيث إن التخطيط التربوي لابد أن يتم في إطار الأهداف الاجتماعية للدولة وكذلك السياسية والاقتصادية والتخطيط لابد أن تتوفر فيه بعض الأسس والمبادئ حتى يحقق الأهداف المرجوة منه.

ومن أهم أسس ومقومات التخطيط ما يلى (١) :

١ـ الواقعية :

ويقصد بالواقعية تناسب الإمكانات المتاحة والممكنة مع الآمال التي تسعى لتحقيقها فتوضع أهداف التخطيط واستراتيجية التنفيذ في ضوء الإمكانيات المادية والبشرية وفقاً لصورة هذا الواقع وخصائصه بحيث لا تتجاوز الخطة حدود الممكن وإلا أصبحت من قبيل الأمنيات البعيدة عن التحقيق.

٢ـ الشمولية :

ويقصد بالشمولية أن تكون للخطة السيطرة والتوجيه على كافة الموارد لضمان تحقيق التناسق والتكامل بين القرارات والسياسات التخطيطية.

٣ـ الاستمرارية :

يجب أن يساير التخطيط العصر وما يحدث فيه من تغير لذلك كانت ضرورة أن يكون التخطيط متصل الحلقات والمراحل مهما كان مدى التخطيط الزمني كي تتم عملية الإنجاز وتصبح عملية التخطيط بالتالي عملية لتحقيق هدف حيث إذا ما تحقق أصبح في حد ذاته دافعاً لتحقيق هدف آخر و تصبح عملية التخطيط مستمرة.

---

(١) زينب الجبر ، الهيكل التنظيمي لإدارة التخطيط بوزارة التربية بدولة الكويت ، مجلة كلية التربية بالمنصورة ، العدد (٢٥) ، مايو ١٩٩٤م، ص ٦٥٧.

٤ـ المرونة :

يجب أن تكون الخطة مرنة بحيث تقبل التعديل والتصحيح فالمرونة تعني قابلية الخطة لمواجهة جميع الظروف الزمنية والمكانية وإمكانية التعديل أو الحذف أو الإضافة لما قد يطرأ من مفاجآت ويستجد من تغيرات.

٥ـ المستقبلية :

التخطيط جهد مبذول من أجل التحكم في مستقبل نشاط أو مجموعة من الأنشطة ومحاولة توجيه حركة الأنشطة وإدراك القوى والعوامل المؤثرة فيها والإمكانات المتاحة والموارد المتوافرة وجوانب القوة والنقص فيها فالتخطيط ينطلق من الواقع رغبة في تطويره إلى الأفضل مما يدل على أنه معني بالدرجة الأولى بالمستقبل.

٦ـ التنسيق :

ويقصد به أن تتكامل أجزاء الخطة وتعمل كوحدة متناسقة بين مفرداتها الداخلية كقطاعٍ واع والخارجية كخطة قومية ويتم ذلك بالتنسيق ما بين الأهداف التي ترمي الخطة إلى تحقيقها أو بين الوسائل والاستراتيجيات اللازمة للتنفيذ وكذلك بين الأهداف والوسائل المستخدمة لتحقيقها.(١)

٧ـ مركزية التخطيط ولا مركزية التنفيذ :

ويقصد بهذا المبدأ أن يتولى الجهاز المركزي التخطيط إقرار الصيغة النهائية للخطة واتخاذ القرارات الأساسية لوضعها موضع التنفيذ بينما لا مركزية التنفيذ تعني أن يترك جانب كبير من تنفيذ الخطة للجهة المنفذة.

(١) أحمد علي الحاج محمد ، التخطيط التربوى ، مرجع سابق ، ص ص ١٢٧ - ١٢٨.

٨ ـ سهولة التنفيذ والمتابعة :

يقتضي تنفيذ الخطة أن تكون سهلة بمعنى أن تتضمن ترجمة الخطة إلى إجراءات وخطط أكثر تفصيلية إلى مستوياتها الدنيا ثم إسنادها إلى جهاز إداري كفء .

خصائص تخطيط البحوث التربوية :

التخطيط التربوي واجهة الإدارة التربوية وهو وسيلتها لتحديث فعاليتها بحيث تلبى بصورة أفضل متطلبات التغيير فهو عملية منظمة لتحقيق أهداف مستقبلية كما أنه عملية عقلية ولذلك يتسم التخطيط للبحوث العلمية والتربوية بعدة سمات من أهمها(١)

١ـ تخطيط البحوث العلمية عملية إرادية :

ويقصد بالإرادية الوعي بالأهداف التي يتوخاها الباحث من وراء اختياره أو عمله بهذا البحث وكذلك الوعي بمختلف الخطوات التي يجب أن تتبع حتى يحقق البحث غايته والوعي بالمنهج الصحيح والأدوات وكفاءتها ويقصد به الوعي الكامل بما يحيط بالعملية البحثية منذ الاستقرار على الموضوع حتى استخلاص الحقائق المتصلة به.

٢ـ تخطيط البحوث العلمية عملية هادفة

فالتخطيط المسبق للأبحاث يحقق الأهداف المرجوة منه فى ضوء الإمكانات المتاحة وطبيعة المجتمع الذى نعيش فيه ، وبذلك يصبح التخطيط عملية هادفة تساعد فى تطوير الأبحاث التربوية بحيث يمكن الاستفادة منها فى ضوء متطلبات المجتمع ، ويؤدى هذا بدوره إلى ربط الأبحاث بخطط التنمية الاجتماعية والاقتصادية.

(١)صلاح الدين مصطفى الفوال،مناهج البحث في العلوم الاجتماعية،(القاهرة : مكتبة غريب ، ١٩٨٢م) ، ص ص ٣٤٨ -٣٤٩.

٣ـ تخطيط البحوث العلمية عملية مبرمجة :

ويقصد بها وضع مختلف الإطارات التي ستتحرك خلالها عملية البحث العلمي وبحيث تتم خلال تلك البرمجة خطط البحث إلى برامج عمل تفصيلية تضمن تحقيق خطوات البحث خطوة خطوة في إطار من التكامل والتناسق.

٤ـ تخطيط البحوث العلمية التربوية عملية ديناميكية :

بمعنى أن تخطيط البحث العلمي لا يتم بصورة جامدة أو ليس له إطار ثابت يمكن أن ينسحب على كل البحوث تحت كل الظروف وفي كل المجتمعات وحتى على مستوى البحث الواحد فإن التخطيط خلاله يتغير ثلاث مرات على الأقل وبحيث تقتضي الضرورة التكتيكية أو الاستراتيجية.

٥ـ تخطيط البحوث العلمية تقويمية تتبعية :

عملية تقويمية بمعنى أن التخطيط للبحوث العلمية لابد أن ينهض على دراسة تقويمية تستهدف أولاها قياس الأهمية الموضوعية للمشكلة المطروحة وللمنهج وللأدوات المقترحة ويمكن أن نطلق عليها المرحلة التقويمية القبلية ، أما الثانية فنعني بها المرحلة التقويمية المتزامنة ، بمعنى أن يكون هناك تقويم ملازم لمختلف المراحل التنفيذية للبحث ، أما الثالثة .. فنعني بها المرحلة التقويمية البعدية وهي تتم بعد الانتهاء من كل خطوات البحث لمعرفة مدى تحقيقها لغايات البحث وفقاً للتخطيط المقرر له.

أما عن اعتبار التخطيط عملية تتبعية فتعني التتبعية أن البحث عملية مستمرة لا تنتهي بمجرد ظهور نتائج البحث من خلال تقريره النهائي وإنما يجب أن يظل البحث محل تقويم من بحوث أخرى تالية سواء من حيث ما استخدم خلاله من مناهج وفنون وأدوات أو ما توصل إليه من نتائج .

٦ـ تخطيط البحوث العلمية عملية تكاملية التقائية :

التكاملية تعني أن تتكامل خطط البحوث العلمية في إطار أيديولوجية مجتمعية عامة تحقق خطط البحوث العلمية والتربوية بعض الأهداف التي تحددها الأيديولوجية.

تخطيط البحوث التربوية في مصر :

لقد سعت مصر إلى التنمية بكل جوانبها الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وبرزت الحاجة إلى إيجاد علاقة قوية بين البحث العلمي والتنمية في مصر ولذلك برزت بعض المعوقات التي تحول دون وجود هذه العلاقة مثل غياب سياسة علمية بحثية حقيقية غير خاضعة للتغيرات السياسية وفي نفس الوقت غياب سياسة واضحة للدراسات العليا والبحوث داخل الجامعة الواحدة إلى غير ذلك من المعوقات.

وظهور مثل هذه المعوقات يدفع إلى الاهتمام بالتخطيط التربوي لتحقيق الأهداف المرجوة من البحوث العلمية والتربوية وذلك لأن افتقار الخطة العامة للبحث العلمي يدفع الباحث إلى اختيار بحثه على أساس فردي ولا توجد علاقة بين البحث وخطط التنمية وقد لا يخدم البحث العلمى ولا التطور في العالم الخارجي وما هو إلا إظهار لقدرات الباحث لينال به الدرجة العلمية التي يرجوها.

وقد توصلت دراسة عنتر لطفي[(١)] من بين نتائجها إلى أن عدم وجود خريطة بحثية قومية للبحث العلمي توجه البحث العلمي بالجامعة وتأتي في المرتبة الثانية من بين المعوقات التي تعترض البحث العلمي وذلك بعد التمويل وقد يرجع ذلك إلى عدم وجود سياسة علمية مرتبطة ارتباطاً وثيقاً بأهداف المجتمع وأيديولوجيته.

ويوضح ذلك أن البحوث العلمية والتربوية في مصر تفتقد التخطيط الذي يرسم لها الطريق الذي تسير فيه فيؤدي ذلك إلى الاعتماد على البحوث الأجنبية ، وحيث لا توجد

(١) عنتر لطفي محمد،بعض المشكلات التى تواجه البحث التربوى فى مصر ، مرجع سابق ، ص ص ١٣٦ ، ١٣٧.

خريطة بحثية يلجأ كثير من الباحثين إلى تكرار ما يجدونه في الدوريات العلمية الأجنبية في أفضل الحالات على عينة بحثية مصرية .

ولا يعني ذلك حرمان مصر من محاولات التخطيط التربوي للتعليم والبحث العلمي فقد تعددت المراكز البحثية التي تهتم بالبحوث العلمية والتربوية وتخطط لها. فقد كانت لدينا في فترة ما أو فترات وزارات البحث العلمي ثم سرعان ما ألغيت ولم يكن هناك ترابط كافٍ بين البحث العلمي الذي يقوم به علماؤنا وبين احتياجات التنمية في مجتمعنا المتخلف ويقتضي الأمر أن يستقر الحال بوزارة البحث العلمي لكي تنسق الجهود وتمنع الازدواج وأن توفر للباحثين إلى جانب المعامل والمعدات والأجهزة العلمية الحديثة للمناخ العلمي والنفسي الذي يشدهم إلى متابعة البحث والمضي قدماً فيه، ونظراً لارتفاع تكلفة البحث العلمي وضخامة الأموال التي تنفق عليه على المستوى العالمي التي تبلغ الآن مئات الملايين من الجنيهات سنوياً فإن الأمر يستلزم منا على الأقل متابعة البحوث العلمية العالمية والتقدم التكنولوجي العالمي والأخذ منها بكل ما نستطيع الإفادة منه في احتياجاتنا وأوضاعنا(١) .

ولقد بات ميسوراً الاطلاع على مثل هذه البحوث العالمية بفضل التكنولوجيا المعاصرة ووسائل الاتصال الحديثة وتوفر شبكات الاتصال العالمية ، وقد حدد المجلس القومي للتعليم والبحث العلمي والتكنولوجيا التي ينبغي تدبير الاستثمارات الضرورية لمواجهتها ومنها :

(١) محمد أحمد إبراهيم علام ، محمود عطا محمد علي مسيل ، مكانة التعليم في برامج الأحزاب السياسية في مصر في الفترة من (١٩٢٣-١٩٥٣) والفترة من (١٩٧١-١٩٩٢) مجلة كلية التربية (الزقازيق) ، العدد (٢٠)، الجزء الأول يناير ١٩٩٣م،ص٣٦.

"مواجهة مطالب البحث العلمي في مراكز البحوث المختلفة أو في الجامعات وتزويدها بالإمكانات البشرية والمادية لتمكينها من معالجة مشكلات التنمية وحلها والارتفاع بالمستوى العلمي لمواكبة التقدم العالمي المعاصر والمشاركة بإيجابية في البحوث المتقدمة"(١)

ولقد بدأ التخطيط التربوي في مصر منذ فترة تجاوزت الأربعين عاماً ، فمنذ عام ١٩٦٠ تأكد الاهتمام في التخطيط التربوي بالاستعانة برجال الاقتصاد ورجال الإحصاء وكان من الطبيعي أن يلعب رجال التربية وقادتها دوراً كبيراً في معاونة هؤلاء المتخصصين في الاقتصاد والإحصاء وإرشادهم إلى المشكلات التعليمية التربوية ذات الأهمية التي لا يلتفتون إليها باعتبارهم بعيدين عن الميدان. واقتضى ذلك ظهور مفهوم جديد في التربية وهو ما يعرف باقتصاديات التعليم وهو يتناول البحوث الخاصة والتخطيط للقوى البشرية العاملة في المجتمع والنظر إلى التعليم كعملية استثمارية وربط التخطيط التربوي بالتخطيط الاقتصادي والاجتماعي.(٢) ولقد سار التخطيط التربوي في مصر على النحو التالي:(٣)

تطور التخطيط التربوى فى الفترة من ١٩٣٨-١٩٥٤ :

كانت معظم الكليات تطبق في تلك المرحلة نظام التلمذة المهنية " Apprentices hip " في تأهيل طلاب الماجستير والدكتوراه حيث كان يقوم الأستاذ بتبني عدد من طلاب الماجستير والدكتوراه وتدريبهم على البحث العلمي، وكان حجم الدراسات العليا في

(١) المجالس القومية المتخصصة ، سياسات التعليم مبادئ ودراسات وتوصيات (القاهرة : المركز العربي للبحث والنشر، ١٩٨٠م)،ص١٢

(٢) محمد خليفة بركات ، مناهج البحث العلمي في التربية ، مرجع سابق ، ص ٤٤.

(٣) المجالس القومية المتخصصة ، هياكل وأنماط التعليم الجامعي وتطوير التعليم الجامعي في مصر ، (القاهرة : المركز العربي للبحث والنشر، ١٩٨٠م)، ص ص ٢٤ - ٥٦.

الجامعات المصرية خلال تلك المرحلة محدوداً للغاية، إذ كان عدد طلاب هذه الدراسات بما فيهم طلاب الدبلومات العليا لا يتعدى في أحسن الحالات ١٠٪ من مجموع طلاب الجامعة، أما البحث العلمي فقد كانت البحوث العلمية تتم على أساس الجهود الشخصية لأعضاء هيئة التدريس ومعاونيهم في الأقسام العلمية المختلفة خلال فترات زمنية محددة.

وقد تركزت أغلب البحوث العلمية في هذه الفترة على النواحي العلمية والأكاديمية أما البحوث التطبيقية التي تخدم قضايا التنمية فكانت محدودة. وكان التعاون في مجال البحوث العلمية بين الجامعات المصرية وبعضها وبينها وبين مراكز البحوث الأخرى والجامعات الأجنبية وخاصة في الدول المتقدمة محدوداً جداً في خلال تلك المرحلة.

تطور التخطيط التربوى فى الفترة من ١٩٥٤ : ١٩٥٨ :

استمرت الجامعات المصرية في هذه المرحلة في تطبيق نظام الإشراف المتعدد للدراسات العليا وقد بدأ في هذه المرحلة تطبيق أسلوب جديد في الدراسات العليا فقد وضعت لها تنظيمات وقواعد عامة كما أخذ حجم الدراسات العليا يزداد في هذه المرحلة بالتدريج ولكن بمعدلات بطيئة، كما تم التوسع في شعب الدراسات العليا وإدخال نوعيات جديدة منها، أما البحث العلمي فقد ظهر اتجاه للاهتمام بالبحوث التطبيقية التي تخدم قضايا التنمية ولتحقيق التعاون في هذا الشأن مع مراكز البحوث الأخرى ومواقع العمل والإنتاج كما بدأ توسيع نطاق التعاون مع الجامعات الأجنبية ومراكز البحث العلمي في مجال البحوث العلمية.

تطور التخطيط التربوى فى الفترة من ١٩٥٨ : ١٩٧٢ :

تحقق في هذه الفترة تنشيط محسوس في حركة الدراسات العليا بالجامعات المصرية على أن حجم هذه الدراسات ظل دون المستوى المنشود بكثير كما تحقق في هذه المرحلة استكمال قواعد تنظيم معظم الدراسات العليا وتطبيقها بإحكام. ولقد كان لإنشاء وظيفة وكيل جامعة شئون الدراسات العليا دور بارز في تحقيق هذا التقدم النسبي في مجال الدراسات العليا أما البحث العلمي فقد زاد الاهتمام-في هذه المرحلة-بالبحوث العلمية والتطبيقية التي يجريها أعضاء هيئة التدريس بالجامعات المصرية ومراكز البحوث العلمية الأخرى المحلية والأجنبية. على أنه لم يتحقق-في هذه المرحلة-التنظيم الفعال للبحوث العلمية الذي يحقق التقدم المنشود في هذا المجال أو يوفر المناخ المناسب للقيام بالبحوث العلمية على أساس نظام الفريق المتكامل كما لم توفر الإمكانات المناسبة للنهوض بالبحوث العلمية والتطبيقية وتنشيط حركتها بالقدر المطلوب.

تطور التخطيط التربوى فى الفترة الواقعة بعد ١٩٧٢/٩/٣٠ :

تقرر في هذه المرحلة منح مكافآت مالية لأعضاء هيئة التدريس المشرفين على الرسائل العلمية في الدراسات العليا في محاولة لجذب أعضاء هيئة التدريس لتنشيط حركة الدراسات العليا.

ولقد استقر في هذه الفترة تنظيم الدراسات العليا في معظم الكليات وتطبيق قواعدها بإحكام ولقد تم التوسع في هذه المرحلة في إرسال عدد كبير من المبعوثين للخارج لإعداد أعضاء هيئة التدريس اللازمين في مختلف التخصصات.

ولقد تقرر أخيراً تنظيم خطة داخلية للبعثات تم تمويلها بالعملات الأجنبية لتمكين الجامعات من استكمال أجهزة الدراسات العليا من حصيلة ذلك التمويل مما يساعد في تدعيم مدارس الدراسات العليا بالجامعات المصرية.

أما البحث العلمي فقد اتسع نطاق البحوث العلمية التي يجريها أعضاء هيئة التدريس ومعاونوهم في الجامعات المصرية خلال تلك المرحلة ولقد زاد الاهتمام بالبحوث التطبيقية التي تخدم قضايا التنمية.

كما اتسع نطاق التعاون في هذا الشأن مع مراكز البحث العلمي الداخلية والخارجية ومع مواقع العمل الإنتاجية، ولقد قامت أكاديمية البحث العلمي في هذه الفترة بدور نشط في مجال تنظيم التعاون بينها وبين الجامعات المصرية في مجال إجراء البحوث العلمية والتطبيقية والتي تخدم قضايا التنمية.

وقد أوصى المجلس القومي للتعليم والبحث العلمي والتكنولوجيا بعد انتهاء دوراته الست من عام ١٩٧٤ حتى ١٩٧٩ أوصى "بتشكيل مجلس تخطيط وتنسيق ليقوم مقام المجلس الأعلى للجامعات) ويضم رؤساء الجامعات والعاملين وبعضاً من رجال الجامعات السابقين وعدداً آخر من خارج الجامعات يمثل المؤسسات الكبرى في الدولة وبصفة خاصة قطاعات الإنتاج والخدمات والهيئات المسئولة عن تخطيط القوى البشرية اللازمة لخطة التنمية الاجتماعية والاقتصادية في البلاد"(١)، ومن توصيات اجتماع الخبراء الإقليمي لرؤساء مراكز البحوث التربوية في القاهرة في الفترة من ٧-١٠ مارس ١٩٩٩م.(٢)

(١) المجالس القومية المتخصصة ، سياسة التعليم مبادئ ودراسات وتوصيات مرجع سابق ، ص ٢٠٨.
(٢) اجتماع الخبراء الإقليمي لرؤساء مراكز البحوث التربوية ، القاهرة من ٧-١٠ مارس ١٩٩٩م ، مجلة التربية والتعليم : القاهرة، المجلد الخامس العدد الخامس عشر، مارس ١٩٩٩ ، ص ص ١٢٦ - ١٣٠.

١-ضرورة الالتفات إلى المشاريع البحثية الكبرى التي تهم قطاعات عريضة من الممارسين والمستفيدين ومتخذي القرار على أن تكون مشروعات وطنية وقد تكون مشروعات قومية على مستوى الوطن العربي.

٢-الاهتمام بالبحوث التي تعد البرامج التعليمية والتربوية التي ستواجه بها هجمة العالمية والعولمة بحيث تستطيع الشخصية العربية أن تنتقي وتختار وتقبل وترفض وتقاوم في ظل هوية عربية إسلامية يتحتم علينا حمايتها وتقويتها .

٣-اعتبار البحث التربوي استثماراً يحتاج إلى تمويل وكوادر فنية وإدارية وإلى مؤسسات مستقلة أو تتبع السلطات العليا للدولة بحيث يكفل لها كل الإمكانات وحرية البحث والتجريب.

٤-أن تتبنى المنظمة الإسلامية والمنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم بناء استراتيجية عربية للبحث التربوي على غرار استراتيجية تطوير التربية العربية وغيرها من الاستراتيجيات التي أصدرتها كلتا المنظمتين.

٥-الحاجة إلى بحوث تجريبية طويلة الأمد، تلك يمكن أن تستغرق سنوات عدة وفي أثناء هذه السنوات تعدل التجربة طبقاً للتغيرات الداخلية على مسيرتها بحيث تأخذ التجربة مساحتها الزمنية لتنضج وتعطينا نتائج ثابتة منضبطة خاصة وأن البحث التربوي يتعامل مع البشر هؤلاء الذين يستغرق معهم التدريب وقتاً طويلاً.

٦-زيادة الاهتمام بالأبحاث الجماعية Team work التي تعتمد على فريق بحثي متكامل من حيث الخبرة والتخصص يشترك في التخطيط للبحث وتحديد أهدافه ورسم منهجه وتقسيم أدواره بين أعضاء الفريق فيما يتصل بجمع البيانات وتصنيفها وتحليلها وكتابة التقرير.

٧-ترجمة التوصيات والمقترحات في البحوث التربوية إلى مشروعات وخطط تنفيذية أكثر تهيؤاً للتطبيق في الواقع بدلاً مما ينبغي وما يجب .

٨-ضرورة إجراء دراسات وبحوث على المستوى الوطني وعلى المستوى القومي العربي وتحدد لنا أولويات البحث التربوي في ضوء دراسة مشكلات الواقع وقضايا العصر وفي ضوء ما تم بالفعل من بحوث ودراسات.

٩-تبني المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم والمنظمة الإسلامية للتربية والثقافة والعلوم لفكرة التخطيط لعمل دراسة جدوى للبحث التربوي على مستوى كل قطر ثم على مستوى العالم العربي.

١٠ - وضع خطة بحثية تربوية عامة على مستوى القطر الواحد ليتم تبادلها مع الهيئات ومراكز البحوث في الأقطار العربية بغرض تأليف خطة عربية للبحث التربوي.

١١-عقد دورات تدريبية على مهارات التخطيط للبحث التربوي وعلى وجه التحديد في مجال المدخل والمقاربات والتقنيات الحديثة التي ظهرت على الساحة العالمية.

وثمة اقتراح لتنظيم البحوث التربوية في مصر يوضح الأسس التي يقوم عليها تنظيم البحوث التربوية في مصر وهي:(١)

أولاً : وضع استراتيجية للبحوث التربوية على المستوى القومي حيث تتبنى هذه الاستراتيجية مؤسسات البحوث التربوية من مراكز وكليات وإدارات تعليمية تحدد مراحل التنفيذ وتوزيع الأدوار على الجماعات وفرق البحث والأفراد وأن تتضح في هذه الاستراتيجية العناصر الآتية:-

(١) يوسف صلاح الدين قطب ، "حاجتنا إلى تنظيم البحوث التربوية" صحيفة التربية ، العدد الثاني ، يناير ١٩٨٤م،ص ص ٤-٦.

-تحديد الأهداف التي نسعى إلى تحقيقها من هذه البحوث تحديداً إجرائياً. وقد يشمل أهداف كل مرحلة من هذه الاستراتيجية.

-وضع خطة لكل مرحلة تحدد فيها أولويات المشكلات التي تبحث خلال كل فترة زمنية وتحدد فيها مصادر التمويل والإمكانات المادية المتاحة لنجاح الخطة.

-تحديد القوى البشرية المتاحة لتنفيذ هذه الخطة من الباحثين والإداريين والمساعدين وغيرهم وتوزع عليهم مهام التنفيذ.

ثانياً : وجود جهاز قومي للبحوث التربوية على المستوى القومي يتولى مسئولية التنسيق والتخطيط القومي سواء كان هذا الجهاز هو المركز القومي الحالي للبحوث التربوية الذي أنشئ عام ١٩٧٢ لهذا الغرض أم كان تحت اسم آخر مثل أكاديمية البحوث التربوية أم غير ذلك من الأسماء فإن المهم هو وجود جهاز تكون مسئوليته هي تجميع القوى البشرية المتاحة وتركيز جهودها لتوجيه البحث التربوي

تمويل البحوث التربوية :

أهمية التمويل :

للتمويل أهميته في البحوث التربوية وكل المشروعات التي تستهدف الاستثمار، والبحث التربوي عملية استثمارية والمال عصب أي مشروع ولهذا تعد قلة المخصصات المالية أحد المعوقات للبحث التربوي حيث إن "توفر المال اللازم مقوم أساسي لنجاح البحث التربوي ولكن نظراً لفقد الحماس للبحث التربوي أحياناً وعدم الاعتراف بقيمته وأهميته أحياناً أخرى كثيراً ما ينعكس أثر ذلك على ما يخصص له من أموال.(١)

ويؤثر المال أيضاً في تدريب العاملين في مجال البحث فيؤدي نقصه إلى ضعف مستوى العاملين في مجال البحث التربوي وقد تنبهت الدول المتقدمة لأهمية التمويل في

(١) محمد منير المرسي ، البحث التربوي وكيف نفهمه؟ مرجع سابق ، ص ٧٣.

مجال البحوث العلمية وأصبحت الدولة هي السند الرئيسي للتمويل في مجتمعاتها "فلو نظرنا إلى دول العالم الرأسمالي الصناعية الرئيسية في فترة السبعينات من القرن العشرين نجد أن الدولة كانت توفر ما يقرب من نصف ميزانية البحث العلمي حيث جملة ما أنفقته الولايات المتحدة الأمريكية ٥١,٦ بليون دولار وروسيا ٢٨,٠ بليون دولار واليابان ٢٢,٣ بليون دولار بينما في ألمانيا الغربية ١٢,٠ بليون دولار، أما فرنسا فقد بلغ ما وفرته الدولة للبحث العلمي في هذه الفترة ٦ بليون دولار"(١) ،

ويتوقف اختيار مصادر تمويل أجهزة البحث التربوي على عوامل عدة، من هذه العوامل:-

(أ) أيديولوجية المجتمع :

ففي الدول الاشتراكية يتم التمويل عن طريق الدولة في حين تشترك الدولة مع المؤسسات الخاصة في الدول الرأسمالية في تمويل البحث التربوي أما في الدول النامية فهناك مجالات أخرى للتمويل استغلتها بعض هذه الدول كمساعدات بعض المنظمات الدولية والقروض التي يقدمها البنك الدولي بالإضافة إلى المساعدات الخارجية من دول ومنظمات أجنبية.

(ب) الإمكانات الاقتصادية المحلية :

إذ تلتقي معظم الدول مهما تباينت نظمها وفلسفتها في الاعتراف بأهمية تمويل الدولة للبحث التربوي لما في ذلك من تأثير توجيه نوعية البحوث وتخطيطها في ضوء متطلبات نموها وتقدمها وهذه الإمكانات المتاحة تقرر إلى مدى بعيد دور الاعتماد على مصادر أخرى خارجية.

(١) عنتر لطفي محمد ، معوقات البحث العلمي الجامعي ، مرجع سابق ، ص ١٢٣.

(ج) المشكلات التعليمية والتربوية المطلوب بحثها ودراستها:

إذ يتوقف حجم التمويل المطلوب على حجم المشروعات البحثية والمشكلات التي تتبادلها.(١)

تمويل البحوث العلمية والتربوية في مصر والدول النامية :

لقد اهتمت الدول المتقدمة بالإنفاق على البحوث العلمية وزادت نسبة الإنفاق من الدخل القومي وظل الإنفاق متواضعاً في الدول النامية ومن بينها مصر: فالدول المتقدمة في أوربا ترصد في المتوسط ١,٢٪ من دخلها من أجل البحوث العلمية وترصد اليابان ٢,١٨٪ من دخلها لهذا الغرض، كما ترصد الولايات المتحدة الأمريكية ٢,٤٨٪ من دخلها القومي لخدمة البحث العلمي وكوريا ترصد ٢,٢٪ وتايوان ١,٩٪ فضلاً عن إسرائيل التي ترصد حوالي ٣٪ من دخلها للبحوث العلمية وإن دلت هذه الأرقام على شيء فإنما يتضح أهمية البحث العلمي ودوره في خدمة قضايا المستقبل"(٢)

ويبدو من ذلك مدى اهتمام الدول المتقدمة بتمويل البحوث التربوية والإحساس بأهمية البحوث والعائد الذي يعود عليها من وراء البحوث العلمية والتربوية، فإن كانت تحتاج إلى نفقات كبيرة فالعائد أكبر ولو تتبعنا ما أنفقته الولايات المتحدة الأمريكية على البحث العلمي لوجدنا الإنفاق يتنامى بشكل لم يسبقها فيه أحد فلقد "رصدت أمريكا لأغراض البحث العلمي مبلغاً وصل إلى ٢٤ بليون دولار خلال عام في الستينات وهو رقم يعادل أربع مرات ما رصدته دول أوربا الغربية مجتمعة في الفترة نفسها للغرض نفسه حيث أنفقت جميعها ٦ مليون دولار.(٣)

---

(١) أحمد إسماعيل حجي، دراسة مقارنة لبعض مشكلات أجهزة البحث التربوي في مصر وبعض الدول الأخرى، رسالة دكتوراه ، كلية التربية ، جامعة عين شمس ، ١٩٨٤م ، ص ص ٦٨ - ٦٩.

(٢) عبد الله عبد الرازق إبراهيم ، تمويل العلاقات الثقافية ، مرجع سابق ، ص ٤٢٨.

(٣) محمد عبد العليم مرسي ، التعليم العالي ومسئولياته في تنمية دول الخليج العربي (الرياض : مكتب التربية العربي لدول الخليج ، ١٩٨٥م) ، ص ص ٨٠ - ٨١.

و"لقد تنامي إنفاق الولايا المتحدة خلال العقود الأخيرة تنامياً واضحاً فمن ٦ مليار دولار عام ١٩٥٥ ارتفع إلى حوالي ٢٠ مليار دولار عام ١٩٦٥، إلى أكثر من ٣٤ مليار دولار خلال عام ١٩٧٥ وقد ساهمت الحكومة بنسبة ٥٧٪ ٦٥٪ ٧٣٪ من قيمة البحوث على التوالي وتركت الباقي للمؤسسات العملاقة والشركات الكبيرة.(١)

فالأرقام تثبت مدى اهتمام أمريكا بالإنفاق على البحث العلمي بالإضافة إلى الوعي الاجتماعي الذي أظهرته المساهمة من الشركات الكبرى في الإنفاق على البحوث العلمية .

ولقد بلغ مجموع ما أنفق على البحث العلمي في عام ١٩٨٠ ٢٠٧،٨٠١ ألف دولار أمريكي بنسبة ٩٣،٨٪ للدول المتقدمة ، ٦،٢٪ للدول النامية وهو ما يمثل ٢،٢٣ من الدخل القومي الإجمالي للدول المتقدمة و ٠،٤٥٪ للدول النامية.(٢) فنسبة الإنفاق على البحث العلمي والتربوي في الدول النامية ضئيلة إذا ما قورنت بالإنفاق في الدول المتقدمة ولم تكن الدول العربية بأحسن حال من الدول النامية فالإنفاق على البحوث العلمية والتربوية في الدول العربية مجتمعة بلغ خلال عام ١٩٧٦ حوالي ٣٣٤ مليون دولار وهو رقم لا يصل إلى نصف ما تنفقه شركة يابانية واحدة في مجال البحث العلمي تقريباً"(٣)

وهذا يؤكد أن ضعف الإنفاق على البحث العلمي والتربوي هو أهم وأثر المعوقات التي تعرقل نمو البحث العلمي والتربوي وقد قدر الإنفاق على البحوث في المنطقة العربية بحوالي ٣٥ دولارات للفرد سنوياً مقارنة بحوالي ١٦٠ دولار للفرد في الولايات المتحدة.(٤)

---

(١) سعيد حارب ، التعليم الإنفاق على البحث العلمي ، صحيفة الخليج (الإماراتية) ، العدد (٥٣٨٧) ، فبراير ١٩٩٤م،ص٩.

(٢) محمد كامل محمود ، دور المؤسسات العلمية والتكنولوجية في المجتمع المعاصر (القاهرة : أكاديمية البحث العلمي والتكنولوجيا ، ١٩٨٩م) ص ٤٣.

(٣) عنتر لطفي محمد ، معوقات البحث العلمي بالجامعة ، مرجع سابق ، ص ١٢٤.

(٤) عبد الحكيم بدران ، تشجيع البحث العلمي ، (الرياض : مكتبة التربية العربي لدول الخليج، ١٩٩٠م) ، ص ٨١.

وأهم ما صدر في مجال التنمية للدول النامية هو القرار قم ١٨٣/٤١ الذي صدر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة بإنشاء صندوق الأمم المتحدة للبحث العلمي والتكنولوجيا من أجل التنمية اعتباراً من أول يناير ١٩٨٧ وقد اعتبر هذا الصندوق جزء من برنامج الأمم المتحدة للتنمية ومن أهم أهداف الصندوق العمل على تحقيق ما يلي:

-تقديم المساعدات المالية والفنية من أجل تدعيم قدرات البحث والتكنولوجيا للدول النامية وتقوية التعاون الفني بين هذه الدول.

-التعاون مع البرامج الأخرى التابعة للأمم المتحدة ومع التنظيمات الحكومية داخل الدول النامية من أجل تدعيم النشاطات القومية لهذه الدول في مجالات البحث العلمي والتكنولوجيا.

-المساعدة في جميع المساهمات المالية اللازمة لتدعيم برامج الدول النامية في مجال البحث العلمي والتكنولوجيا وفي هذا الصدد ستكون من مهام الصندوق الدخول في ترتيبات مع هيئات التمويل الدولية والإقليمية والمنظمات التابعة للقطاعين الخاص والعام من أجل تجميع المساهمات المالية المطلوبة.

تعتبر نقطة الاتصال داخل برنامج الأمم المتحدة في مجال البحث العلمي والتكنولوجيا بحيث يكون مهام الصندوق تقديم المشورة الفنية للبرنامج في نشاطاته في هذا المجال"[(١)] .

تمويل البحوث العلمية والتربوية في مصر :

لا شك أن قلة التمويل للبحوث العلمية والتربوية دفعت العديد من الباحثين إلى الهجرة وراء الكسب الوفير في الخارج أو البحث عن عمل بجوار البحث مما يؤثر على البحوث العلمية والتربوية بالإضافة إلى الآثار السلبية المنعكسة على الباحثين في أدائهم

(١) محمد حلمي الحديدي ، البحث العلمي وخطة الدولة ، مرجع سابق ، ص ٢٣.

للبحوث ولذلك أقر المجلس القومي للتعليم والبحث العلمي والتكنولوجي مبدأ مهماً وهو "إن البحث العلمي نشاط أساسي من أنشطة الدولة ويلزم أن توفر له الدولة الموارد المالية والمادية المناسبة بصورة كافية في موازنتها وأن تهيئ السبل المناسبة التي تتفق مع طبيعة النشاط لاستخدام تلك الموارد".(١)

فالدولة في مصر هي المسئولة عن تمويل البحث العلمي ، فمراكز البحوث التابعة للجامعات والوزارات والمراكز والهيئات البحثية الأخرى حكومية وتتلقى التمويل من الحكومة وقد تمول بعض الهيئات الأجنبية والدولية بعض المشروعات البحثية إلا أن الدولة هي الممول الأول للبحوث في مصر.

"وقد بلغت مخصصات البحث العلمي في جمهورية مصر العربية في عام ١٩٦٩/٦٨ حوالي ٠,٥٪ من الميزانية العامة"(٢) ، وفي عام ١٩٧٤/١٩٧٥ تراوحت الاعتمادات المالية التي خصصتها الدولة للجامعات بما فيها البحث العلمي ما بين ٥٤ مليون جنيه إلى ٦٠,٣١٧,٠٠٠ مليون جنيه ، وفي عام ١٩٨٣/٨٢ بلغت ميزانية الجامعات والتعليم العالي حوالي ٣٧٠ مليون جنيه وفي عام ١٩٨٥/٨٤ تراوحت ميزانية التعليم العالي والجامعات ما بين ٤٦٦,٥-٥٣٠,٣٣٨ مليون جنيه وخلال الفترة من عام ١٩٨٦ وحتى عام ١٩٨٨ كانت الزيادة في ميزانية الجامعات زيادة طفيفة ففي عام ١٩٨٦/٨٥ بلغت ميزانية التعليم الجامعي (٧٢٦,٣) مليون جنيه وما يخصص من تلك الميزانية للإنفاق على البحث العلمي في مصر لا يتجاوز ١٪ على حين أن كثيراً من الدول قد تجاوزت ٤٪ من

(١) المجلس القومي للتعليم والبحث العلمي والتكنولوجيا ، تقرير مقدم إلى السيد رئيس الجمهورية عن أعمال المجلس في دورته الثانية-أكتوبر ١٩٧٤-يوليو ١٩٧٥، ص ٦٦.

(٢) محمود السيد سلطان ، دراسات في التربية والمجتمع ، ط ٣ ، (القاهرة : دار المعارف ، ١٩٧٩م) ، ص ٩٧.

الناتج القومي[١] وهذا يدل على ضعف الإنفاق على البحوث العلمية في مصر ورغم قلة الميزانيات المخصصة للبحث العلمي إلا أن معظمها ينفق على الأجور والمرتبات فقد وصلت جملة الإنفاق في مصر على البحث العلمي في عام (١٩٩٣/١٩٩٤) كانت ٠,٤٪ من جملة الناتج القومي وفي عام ٩٥/١٩٩٦ كانت النسبة ٠,٧٥٪ وفي نفس الوقت وصلت نسبة الأجور والمرتبات إلى (٧٦٪) من جملة النفقات المخصصة للبحث العلمي.[٢]

ويتضح من ذلك أن نسبة الإنفاق على البحث العلمي وإن كانت قليلة إلا أنها في زيادة مستمرة فقد "تضاعف الإنفاق على البحث العلمي في مصر خلال السنوات الست الماضية ٩٤-٢٠٠٠ من ٠,٣٪ من الدخل القومي إلى ٠,٦٪"[٣]، ونسبة الإنفاق على البحث العلمي والتربوي قليلة جداً إذا قيست بنسبة الإنفاق في الدول المتقدمة ونصيب الفرد من نفقات البحوث العلمية قليل أيضاً و "تشير الإحصاءات إلى أن ما يخص الفرد الواحد من نفقات البحث العلمي في مصر يعادل نصف دولار بينما يعادل ٧٨,٤ دولاراً في أمريكا و ٣٦,٤ دولاراً في روسيا، و٢٦ دولاراً في المملكة المتحدة، ٢٤,٣ في السويد، ٢١,٩ في كندا، ١٥,٢ في فرنسا"[٤].

وإن كانت هذه الإحصائية تختلف مع ما ذكر في تمويل البحوث التربوية في الدول النامية فقد ذكر أن نصيب الفرد في المنطقة العربية ٣ دولارات في العام وفي أمريكا ١٦٠ دولاراً ورغم الاختلاف إلا أن الفجوة في نصيب الفرد من النفقات على البحث العلمي

(١) محمد طه ، بعض مشكلات التعليم العالي ودورها في هجرة الكفاءات العلمية ، دراسة مقارنة بين مصر والسودان والعراق ، رسالة دكتوراه ، كلية التربية ، جامعة عين شمس ، ١٩٩١م ، ص ص ١٢٤-١٣٥.
(٢) محمود عطا محمد علي مسيل ، العلاقة بين البحث العلمي الجامعي والمؤسسات الإنتاجية في مصر في ضوء خبرات بعض الدول الأجنبية، مرجع سابق ، ص ص ٢٣٥-٢٣٦.
(٣) مفيد شهاب ، نشرة أكاديمية البحث العلمي والتكنولوجيا ، القاهرة ، العدد السابع ، ٢٠٠٠ م ، ص ١٣.
(٤) فاطمة محمد السيد ، معوقات البحث التربوي في مصر وطرق التغلب عليها في ضوء تجارب بعض الدول الأخرى ، رابطة التربية الحديثة ، بحوث مؤتمر البحث التربوي ، الواقع والمستقبل المجلد الثاني (القاهرة) ٢-٤ يوليو ١٩٨٨م ، ص ١٢٨.

كبيرة جداً بين مصر والدول المتقدمة فالنسبة في مصر لا تذكر عند المقارنة بغير مصر في الإنفاق على البحوث العلمية والتربوية مما يشير إلى أن التمويل يمثل عائقاً ضخماً في سبيل تقدم البحوث التربوية وربطها بخطط التنمية في مصر.

ولقد كان نصيب البحوث التربوية من التمويل ضئيل فقد قامت أكاديمية البحث العلمي بتمويل بعض البحوث التربوية وغير التربوية فقد ظهر ذلك في المشروعات التي مولتها وكان التخصيص الأقل في المشروعات الممولة لكليات التربية ففي المشروعات التي مولتها أكاديمية البحث العلمي حصلت كلية التربية جامعة عين شمس على (٥ مشروعات من (٢٣ مشروعاً للجامعة. وكلية التربية جامعة الأزهر حصلت على (٥ مشروعات) بحثية من (١٤) مشروعاً بحثياً للجامعة. ويتضح من ذلك كله قلة المشروعات البحثية المخصصة لكليات التربية من مشروعات الأكاديمية.(١)

وتعتمد وحدات البحوث في مصر على عدة مصادر للتمويل منها المحلي والأجنبي أما مصادر التمويل المحلية أو الوطنية فتنقسم إلى عدة بنود على رأسها الميزانية العامة المخصصة للهيئة التي تتبعها وحدة البحوث التي تكون-عادة-مدرجة في الميزانية العامة للهيئة كل سنة ويعتبر هذا المصدر أساساً لتمويل البحوث التي تقوم بها الوحدات. ثم تأتي بعد ذلك مصادر محلية ثانوية مثل المنح أو العقود المخصصة للوحدة سواء من قبل المؤسسات الوطنية للبحوث مثل الأكاديمية أو المجالس القومية المتخصصة أو منح أخرى من قبل الهيئات عامة أو خاصة داخل مصر."(٢)

(١) أكاديمية البحث العلمي والتكنولوجيا،إنجازات الأكاديمية في عشرين عاماً من١٩٧١-١٩٩١م، ص ص ٥٣ - ٦٠.
(٢) أكاديمية البحث العلمي والتكنولوجيا ، دراسة دولية مقارنة عن تنظيم وحدات البحوث، تقرير شامل عن الدراسة المصرية ، القاهرة ١٩٨٩م ، ص ٦٥.

وقد صدر القرار الجمهوري رقم ١٠ لسنة ١٩٧١ وبمقتضاه أنشئ في الهيئات العلمية التابعة حساب خاص لتمويل البحوث والخدمات التي تقوم بها شُعَب البحوث والمعاهد المتخصصة والتي تطلبها الوحدات الإنتاجية وغيرها بقصد إيجاد الحلول المناسبة للمشاكل الواقعية التي تواجهها. وفي ١٩/٧/١٩٨٧ أصدر مجلس الوزراء قراراً باعتبار الجامعات وأكاديمية البحث والتكنولوجيا والمراكز البحثية بيوت خبرة وطنية تلتزم مختلف الوزارات والهيئات وشركات القطاع العام باللجوء إليها لإجراء البحوث ودراسة المشروعات وإعداد دراسات الجدوى لها(١).

وقد بلغت نسبة الإنفاق على البحث والتطوير في مصر ١٥٦,٣ مليون دولار وفي عام ١٩٩٢ ٢٧٧,٥ مليون دولار عام ١٩٩٦ وتعتبر هذه النسبة أعلى نسبة إنفاق على البحث العلمي والتطوير مقارنة بباقي الدول العربية كما يتضح في الجدول التالي :

(١) فرج حافظ الدري ، دراسة تحليلية لتشريعات البحث العلمي بمصر ، مرجع سابق ، ص ص ٣٢١-٣٢٣.

جدول رقم (١)

يوضح إنفاق الدول العربية على البحث العلمي(١)

الدولة	الإنفاق على البحث والتطوير (مليون دولار أمريكي)		نسبة الزيادة
	١٩٩٢	١٩٩٦	
مصر	١٥٦,٣	٢٧٧,٥	٤٥,٦
السعودية	١٣١,١	١٩٦,١	٤٩,٦
الكويت	٤٧,٢	٦٧,١	٤٢,١
المغرب	٧٠,٦	٧٤,٩	٦,٠
تونس	١٦,٥	٢٨,٩	٧٥,٢
سوريا	١٤,٧	٢٤,٢	٦٤,٦
الأردن	١٥,١	٢٠,٦	٣٦,٤
إجمالي الدول السبعة	٥٧٩,٤	٧٨٢,٣	٣٥,٠
الدول العربية الأخرى	١٢٧,٩	١٤٣,٠	١١,٨
الإجمالي الكلي	٧٠٧,٣	٩٢٥,٣	٣١

يتضح من الجدول السابق مقدار ما تنفقه بعض الدول العربية من أموال مقدرة بالدولار على البحث العلمى ، وسوف تلاحظ أن مقدار الإنفاق فى زيادة مستمرة كل عام عن الآخر وتأتى مصر فى مقدمة الدول العربية الأكثر إنفاقاً على البحث العلمى ، وتتأتى الأردن فى مؤخرة الدول العربية من حيث الإنفاق على البحث العلمى ويتضح أيضاً أن

(١) سعد الدين أحمد عكاشة ، "تمويل البحث العلمي في الوطن العربي" ، (تونس : المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، ٢٠٠٠م) ، ص ٥٤.

هناك وعى فى بعض الدول العربية بأهمية زيادة الإنفاق على البحث ومنها تونس حيث زادت نسبة الإنفاق من عام ١٩٩٢م إلى عام ١٩٩٦م بمقدار (٢ ، ٧٥٪) وتأتى بعدها سوريا بنسبة (٦ ، ٦٤٪) وهذا يدل إلى أن الدول العربية على دراية بأهمية الأبحاث العلمية لما تقوم به من دور فى تقدم شعوبها .

ورغم أن مصر أكثر الدول العربية إنفاقاً على البحث العلمى ، ولكن هذه الميزانية قليلة لا تفى بالغرض المطلوب ولا توازى حجم وعراقة مصر بين دول العالم،لأن البحث العلمى كلما زادت نسبة الإنفاق عليه كلما تضاعف كمية الأبحاث ومدى ارتباطها بالواقع ويؤدى هذا بدوره إلى اكتشافات جديدة فى شتى المجالات المختلفة تضع مصر على خريطة الدول المتقدمة حتى تواكب التطورات التكنولوجية العالمية والثورة المعلوماتية التى تسود عالم اليوم .

التمويل الأجنبي للبحوث العلمية وأهدافه فى مصر :

لقد حدثت بعض التطورات في مجال البحث العلمي فيما يخص التمويل وبخاصة التمويل الأجنبي، ومن ملامح هذه التطورات:-

١-ازدياد مصادر التمويل الأجنبية وتعددها، واستعدادها لتمويل بحوث سواء للمؤسسات البحثية المصرية أو للأشخاص بشكل مباشر وفي غياب سياسة علمية للمجتمع وفي غياب أولويات واضحة للبحث العلمي وللحدود التي يجب أن يراعيها الباحث ، وقد وقع عبء وضع الحدود على كل باحث على حدة.

٢-في إطار سياسة الانفتاح وانتشار المكاتب الاستشارية والفنية يقوم بعض الباحثين بعمل دراسات وأبحاث نظرية أو تطبيقية لصالح ممولين أجانب وبناء على تعاقدات يتم فيها تحديد النقطة المراد دراستها بواسطة الممول(١).

وبذلك تستطيع المؤسسات والهيئات الأجنبية الممولة للبحوث أن توجه البحوث الوجهة التي تريدها بهدف خدمة أهدافها ولهذا نجد أن "البحوث التربوية التي تنفذها هيئات أجنبية تمثل جانباً كبيراً من البحوث التربوية المتوافرة في المكتبات المصرية، سواء على مستوى الكليات الجامعية أو المراكز البحثية، ويبرز ذلك قصور نشر وتوزيع البحوث التربوية المصرية المنشورة ضمن الدوريات إلى جانب الاكتفاء بوجود الرسائل العلمية بمكتبة الكلية دون نشر ملخصات لها"(٢).

ويبرز هذا أثر التمويل الأجنبي على البحوث التربوية المصرية فالمساعدات الأجنبية الخاصة بالبحوث والتعليم لا تقدم خدمة لمصر أو لأي دولة نامية، ولكن تختفي وراءها أهداف ذات أثر على البحث العلمي، فعلى الرغم من "أن مساعدات البنك الدولي-المالية لقطاع التعليم كانت قليلة (ففي عام ١٩٧٥ كان المبلغ المخصص للقطاع يعادل ١٠٪ فقط) فإنها ما زالت تمارس تأثيراً كبيراً على السياسة التعليمية في كثير من البلاد النامية"(٣).

ويجبر البنك في تقديم المعونات والمساعدات للدول النامية وفق خطط واضحة فقد "أصبح البنك الدولي يخصص ربع قروضه تقريباً لأنشطة تصحيحية سواء على المستوى الاقتصادي الأشمل أو على مستوى قطاع بعينه، فبين عام ١٩٩٠،١٩٧٠ استثمر البنك ١١

(١) علي الدين هلال ، "البحث العلمي بين الحرية الفردية والمسئولية الاجتماعية" ، الندوة التحضيرية لمؤتمر أخلاقيات البحث العلمي الاجتماعي ، ٤-٦ يونيو ١٩٨٥م ، تحرير ناهد صالح وآخرين ، القاهرة : المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية ، ١٩٩٠م) ، ص ص ٢٣ - ٢٤.

(٢) محمد عبد الحميد إبراهيم ، البحوث التربوية بأكاديمية البحث العلمي والتكنولوجيا ، مرجع سابق ، ص ٤٠ .

(٣) ميلاد جروس فيرناندا ، "البنك الدولي والعالم الثالث" ، ترجمة أحمد رضا محمد رضا ، مستقبل التربية ، العدد الثالث ، ١٩٨١م، ص ٢٧.

مليار دولار في التربية. وأن نصف قروضه لصالح التربية تتضمن تدابير إصلاحية وتعتبر بالتالي قروضاً للتصحيح القطاعي"(١).

ولا تقف المساعدات عند البنك الدولي ولكن تمتد لتشمل مساعدات أجنبية من دول بشكل فردي، وقد تمتد إلى مؤسسات في داخل الدول المتقدمة، كما قدمت مؤسسات أمريكية ضخمة معونات للتعليم والبحث العلمي في الدول النامية. "كمؤسسة "اينجي" التي تهتم بتمويل المشروعات الكبرى. وبالذات في مجال العلوم الاجتماعية والاقتصادية والتخطيط، كما أسهمت مؤسسة "فورد" في إقامة المعهد القومي للتنمية الإدارية في جمهورية مصر العربية، وتقوم بتمويله كذلك. وتسهم بتزويده بأعضاء هيئة التدريس وتقديم منح دراسية، وفرص تدريبية كما أقامت مؤسسة "فورد" كذلك جامعات ومعاهد عالية في كل من نيجيريا وإثيوبيا والكونغو وزائير، وفي جامعة "روكفر" فقد أقامت جامعة كبرى في كل من نيجيريا وزائير، وفي جامعة شرق إفريقيا هناك ٦٦٪ من أعضاء هيئة التدريس من مؤسسة "روكفر" كذلك قدمت مؤسسة كارينجي منحة مالية كبيرة لكلية المعلمين بجامعة كولومبيا إسهاماً منها في تمويل معلمي إفريقيا، وتحت تصرف مؤسسة "AiP" مبالغ قد تصل إلى مائة مليون دولار لتمويل الأبحاث في الجامعات المصرية، كما أن فرنسا قد أقامت مع الدول الإفريقية الناطقة بالفرنسية جامعة "سنجور" في الإسكندرية"(٢).

وقد يزداد هذا الاتجاه في عصرنا الحالي لزيادة القدرة على الاتصال وانتشار الشركات متعددة الجنسيات خدمة لأهداف هذه الشركات ولدراسة سيكولوجية الشعوب

(١)جاند هيالا ب.ج تيلاك، التربية والإصلاح البنيوي ، مجلة مستقبليات- اليونسكو ، العدد ٨٤ ، ١٩٩٢م ، ص ٤٨٣.
(٢) نوره خليفة تركي السبيعي ، تمويل التعليم الجامعي والعالي" ، حولية كلية التربية ، جامعة قطر ، السنة الحادية عشر ، العدد الحادي عشر ، ١٩٩٤م ، ص ٨٦.

وإمكانية التعامل وتعديل اتجاهاتها وسلوكياتها بما يتوافق وأهداف هذه الشركات، وتمثل المساعدات قيداً يقيد الدول المتقدمة لها هذه المعونة، فالولايات المتحدة مثلاً "لا تطلق يد مصر في استخدام المعونة بما يتناسب مع المصلحة القومية واحتياجات المجتمع المصري، وإنما تفرض مجموعة من الشروط المجحفة التي تكون لها آثارها السلبية العديدة على النسق التعليمي، فعلى سبيل المثال، تشترط الولايات المتحدة في المساعدات التي تقدمها أن تشرف بنفسها وتتابع عمليات التنفيذ للمشروعات والبرامج التي تمول من خلال هذه المساعدات، ويكون الإشراف والمتابعة عن طريق خبراء ومستشارين أمريكيين تشترط الولايات المتحدة وجودهم في تلك المشروعات، فقد خصصت المعونة الأمريكية على سبيل المثال-حوالي (٥٠) مليون دولار لتأسيس المركز القومي للبحوث التربوية، واشترطت الاستعانة بالخبراء الأمريكيين والذين يحصلون على ما يقدر بحوالي (٧٠٪) من المعونة في صورة مرتبات وإيجارات سكنية يقيمون بها وبدلات سفر وما إلى ذلك"(١).

وتظهر الأرقام تفاهة المعونات وعدم جدواها في تحقيق تقدم فعلي في مجال التعليم والبحوث التربوية فقد استطاعت أن تخترق المجال التعليمي بسبب هذه المعونات ولهذا تمثل المعونات عبئاً لا طائل من ورائه غير أنه يؤدي إلى تراجع العملية التعليمية والبحوث التربوية على المستوى القومي، ويخلق تبعية أعمق للنظم الغربية المتاحة للمساعدات والقروض.

وليس أدل على استثمار واستغلال الدول المتقدمة لإمكاناتها المالية والبحثية في توجيه البحث العلمي الاجتماعي في الدول النامية، بهدف إحكام سيطرتها سياسياً واقتصادياً على تلك الدول وتكرس تبعيتها ، ليس أدل على ذلك من "مشروع كاملوت

(١) نجلاء عبد الحميد راتب ، أزمة التعليم في مصر (القاهرة : مركز المحروسة للبحوث والتدريب والنشر ١٩٩٨م) ، ص ٤٥٠.

The Camelet prject Acondal في منتصف الستينات وهو مشروع بحوث يتبع الجيش الأمريكي، اتفق على أن تجريه لحساب هيئة بحوث العمليات *soro* وهي هيئة تعمل اسمياً تحت رعاية الجامعة الأمريكية بواشنطن، وقد درجت هذه الهيئة على إجراء العديد من البحوث في الدول الأجنبية لحساب الجيش الأمريكي ، منها مسوح تحليلية عن دول أجنبية، كما تحتفظ بمعلومات حديثة للغاية عن الجوانب العسكرية والسياسية والاجتماعية لهذه الدول وتحرص دائماً على أن تكون لديها المعلومات الجاهزة التي يمكن أن تزود بها الجيش عند أي موقف له أهمية عسكرية، فور طلبه لها مباشرة، .. وقد رصدت ميزانية للمشروع تبلغ ستة ملايين دولار للسنوات الأربع الأولى لتنفيذ هذا المشروع الذي تستغرقها الدراسة الاستطلاعية، أما المشروع بكامله فقد كان مقدراً له ميزانية تبلغ خمسين مليوناً من الدولارات"(١) .

فالمساعدون يقدمون المساعدات لخدمة أغراض اقتصادية وسياسية وذلك طبقاً لما ورد في تقرير (البنك الدولي) عن التنمية في العالم حيث بين أن المانحين يقدمون المعونة الرسمية "لأسباب مختلفة لمساعدة التنمية الاقتصادية للمتلقي، وتعزيز المصالح التجارية والسياسية ، والاستراتيجية الخاصة بهم، والحفاظ على الروابط التاريخية الثقافية(٢) .

ولكن المانحين لا يقصدون من وراء منحهم دعم التنمية قدر ما يكون الهدف هو الحفاظ على مصالحهم وتعزيز المصالح التجارية الخاصة بهم في الدول النامية، ففي إطار البحوث التي تمول من جهات أجنبية فغالباً ما تفرض موضوعات معينة على الباحثين تتناسب مع استراتيجية وأهداف هذه الجهات الممولة وكثيراً ما يتشابه الممولون في

(١) ناهد صالح ، التمويل الأجنبي للبحوث الاجتماعية ، الندوة التحضيرية لمؤتمر أخلاقيات البحث العلمي الاجتماعي ٤ : ٦ يونية ١٩٨٥م (القاهرة : المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية ، ١٩٩٠م) ، ص ١٦٩.
(٢) البنك الدولي ، تقرير عن التنمية في العالم ، ١٩٨٥م ، ص ١١٩.

استراتيجيتهم البحثية، فهم يجتمعون بصفة دورية ويتداولون فيما بينهم ولا يأخذون بأولويات المجتمع المصري، ولكن بتصوراتهم وأهدافهم ومصالحهم وبذلك تكون المعونات والمساعدات الأجنبية التي تقدم لمصر والدول النامية محنة على الدول النامية، لأنها تعمق التبعية للغرب وتستثمر المعلومات وتحرص على تحقيق الأهداف.

التعقيب :

ونخلص من العرض السابق لتخطيط البحث التربوي وتمويله إلى أن التخطيط أمر ضروري للبحوث العلمية والتربوية حيث إنه يوفر الوقت والجهد وينسق الجهود ويدفع إلى التقدم في البحوث التربوية ويمنع التكرار.

وتزداد أهمية التخطيط في ظل ما نعيشه من تدفق معرفي فارتبط التخطيط بالتنمية، فهو يحدد الأهداف والأولويات وبذلك يصبح التخطيط هو الوسيلة الفضلى للدول النامية كي تواجه تحديات العصر، ويستطيع التخطيط أن يحقق للدول النامية ما تطمح إليه من الاحتفاظ بقيمها ونشر التعليم على مستوى الأفراد فيتحقق التقدم للمجتمع في شتى جوانبه السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

وفي مصر بدأت محاولات لتخطيط البحوث العلمية والتربوية منذ ١٩٦٠ وبدأت التخطيط بالاستعانة برجال الاقتصاد ثم توالت الجهود في مجال التخطيط حتى أنشئ مجلس التخطيط، غير أن هذه المحاولات لم تظهر آثارها في البحوث التربوية قد توصلت الدراسات التي أجريت لتقييم البحوث التربوية في مصر إلى أن البحوث التربوية تفتقد الخريطة البحثية التي تحدد اتجاهات البحوث.

أما عن التمويل فقد بات واضحاً أن التمويل عصب المشروعات البحثية وغيرها ولقد ازدادت أهمية التمويل في ظل التغيرات المعاصرة والمحاولات الشرسة من قبل الدول المتقدمة الساعية إلى تذويب الهوية الثقافية للمجتمعات النامية وتهتم الدول المتقدمة

بالإنفاق على البحوث وتزداد نسبة الإنفاق بشكل مطرد وربما تتضاعف هذه النسبة في ظل إحساس هذه الدول بأهمية البحث العلمي والبحث التربوي، وقد اعتبرت الدول المتقدمة البحث التربوي استثماراً.

ومن هنا أصبحت الحاجة ملحة لزيادة التمويل الخاص بالبحوث العلمية والتربوية ومحاولة تنويع مصادر الإنفاق عليها مع تحديد جوانب الإنفاق مسبقاً حتى لا تتأثر النسبة التي يحتاجها البحث بما ينفق في أجور ومكافآت.